جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد الأعمال

أثر التمويل و الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الداعمة للتنمية الريفية في الجزائر

إعداد الطلبة:

عويمر نادية

بوشيبة احمد

الأستاذ المشرف:

الاستاذ المحاضر صافا محمد

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
أ .د شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ .د صافا محمد	أستاذ التعليم العالي	مقررا
أد حري خليفة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2025/06/19

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شکر و تقدیر

الإهداء

الحمد و الشكر لله و لا اله إلا الله

إلى أمي نبض قلبي

إلى روح أبي الطاهرة – رحمة الله عليه –

إلى إخوتي سندي في هذه الحياة

إلى أخواتي و أولادهم

إلى أكرم

إلى آية الرحمن

إلى كل من علمني و لو حرف

إلى أستاذي الفاضل الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

عويمر نادية

الإهداء

الحمد و الشكر لله و لا اله إلا الله

إلى أمي نبض قلبي

إلى روح أبي الطاهرة – رحمة الله عليه –

إلى إخوتي سندي في هذه الحياة

إلى أخواتي و أولادهم

إلى أكرم

إلى آية الرحمن

إلى كل من علمني و لو حرف

إلى أستاذي الفاضل الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

عويمر نادية

محتويات البحث

محتويات البحث

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء 01	
الإهداء 02	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول:مفاهيم عامة حول التمويل والدعم الحكومي للمشاريع الريفية	
تمهيد	01
المبحث الأول: المفهوم العام للتمويل و الدعم الحكومي (تعاريف ,أشكال,و دور التمويل الحكومي)	02
المطلب الأول :تعريف التمويل الحكومي للمشاريع الريفية	02
المطلب الثاني :أشكال الدعم و التمويل الحكومي للمشاريع الريفية	05
المطلب الثالث :دور التمويل الحكومي في تعزيز التنمية الريفية	09
المبحث الثاني :السياسات الحكومية في تمويل المشاريع الريفية	14
المطلب الأول :السياسات الوطنية لدعم المشاريع الريفية	14
المطلب الثاني :الآليات التنظيمية و الإدارية لتمويل المشاريع الريفية	16
المطلب الثالث :مؤسسات التمويل الحكومية و آليات الدعم المتاحة	18
المبحث الثالث :التحديات التي تواجه تمويل المشاريع الريفية	20
المطلب الأول :العقبات الإقتصادية و الإجتماعية في التمويل الريفي	20
المطلب الثاني :ضعف التخطيط و التوجيه في توزيع التمويل	23
المطلب الثالث :المشاكل المرتبط بالحصول على القروض و التمويلات	26
الفصل الثاني :دراسة تحليلية لمدى مساهمة الدعم والتمويل الحكومي في تنمية المشاريع الريفية الجزائرية	
تمهيد	30

المبحث الأول: تطور السياسات الحكومية الموجهة لتنمية المشاريع الريفية في الجزائر خلال(1990-2024)	31
المطلب الأول :تطور السياسات الريفية في الجزائر خلال(1990-2009)	31
المطلب الثاني :آليات تمويل المشاريع الريفية خلال(2010-2020)	35
المطلب الثالث :تحديث السياسات الريفية و اعتماد الرقمنة(2020-2024)	36
المبحث الثاني :التحليل الكمي لتطور المشاريع الريفية المدعومة في الجزائر خلال(1990-2024)	38
المطلب الأول :تطور عدد المشاريع الريفية الممولة خلال(1990-2024)	38
المطلب الثاني :تحليل تمويل المشاريع الريفية	40
المطلب الثالث :مقارنة نسب تغطية الانتاج الريفي للحاجيات الوطنية	43
المبحث الثالث: أثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الريفية والتنمية في الجزائر	45
المطلب الأول : تطور المشاريع الريفية خلال الفترة (1990-2024)	45
المطلب الثاني: أثر المشاريع الريفية على التشغيل وتقليص البطالة ومدى تأثيرهاعلى تطور متوسط الدخل الشهري للمستفيدين	48
المطلب الثالث :أثر دعم المشاريع الريفية على تثبيت السكان و تقليص النزوح الريفي	59
المطلب الرابع : : الحلول التي تساهم في تفعيل تمويل المشاريع الريفية في الجزائر	64
الخاتمة	72
قائمة المراجع و الملاحق	75
الملخص	81

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	المعنى
ANADE	L'Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat
ANGEM	L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit
FNDRA	Le Fonds National de Régulation et de Développement Agricole
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
DWA	Directions des Services Agricoles
PRR	Politique de Renouveau Rural
PPDRI	Projets de Proximité de Développement Rural Intégré
PADR	Plan d'Aménagement et de Développement Rural
PNDA	Plan National de Développement Agricole
APS	Algérie Presse Service
SWOT	**S**trengths - **W**eaknesses - **O**pportunities – **T**hreats

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.2)	البرامج و السياسات خلال الفترة(1990-2025)	28-30
الجدول رقم (2.2)	توزيع التمويلات حسب الشعب الريفية(2010-2020)	31
الجدول رقم (3.2)	عدد المشاريع الريفية الممولة حسب الفترات الزمنية	34
الجدول رقم (4.2)	توزيع المشاريع الريفية حسب النشاط(2020-2024)	35
الجدول رقم (5.2)	إحصائيات دعم المشاريع الريفية و القطاع الفلاحي(2015-2021)	36-38
الجدول رقم (6.2)	تغطية الانتاج الوطني لأهم الشعب الريفية(2023)	40
الجدول رقم (7.2)	مناصب الشغل الريفية المستحدثة خلال (2014-2024)	41-42
الجدول رقم (8.2)	معدل البطالة خلال (2014-2024)	43-44
الجدول رقم (9.2)	تطور حجم الدعم المالي و متوسط الدخل الشهري للمستفيدين من برامج الدعم الحكومي	46-47
الجدول رقم (10.2)	تطور معدل السكان الريفيين من إجمالي السكان خلال الفترة (1990-1999)	51-52
الجدول رقم (11.2)	نسبة السكان الريفيين خلال (2000-2023)	51-54
الجدول رقم (12.2)	تحليل SWOT لتمويل المشاريع الريفية	60
الجدول رقم (13.2)	أهداف التمويل الريفي في أفاق 2030	61

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	نسبة تمويل الشعب الريفية	
الشكل رقم (2.2)	توزيع نسب المشاريع الريفية حسب النشاط الممارس	
الشكل رقم (3.2)	أعمدة بيانية لعدد مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر خلال (2014-2024)	
الشكل رقم (4.2)	تطور معدل البطالة في المناطق الريفية خلال (2014-2024)	
الشكل رقم (5.2)	تطور حجم الدعم المالي و متوسط الدخل الشهري للمستفيدين من برامج الدعم الحكومي	
الشكل رقم (6.2)	نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان خلال (1990-1999)	
الشكل رقم (7.2)	نسبة السكان الريفيين خلال (2000-2023)	

المقدمة

مقدمة:

تعتبر التنمية الريفية ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، لما لها من أبعاد اقتصادية – قائمة على تحسين الانتاجية و الدخل و توفير فرص العمل عبر تنشيط الاقتصاد المحلي و الوطني- ,و أبعاد اجتماعية – ترتكز على تحسين نوعية حياة السكان الريفيون و ضمان اندماجهم في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية, و البعد البيئي الذي يرتكز على الحفاظ على الموارد الطبيعية و ضمان استخدامها المستدام لصالح الأجيال الحالية و المستقبلية-، حيث تساهم في تقليص الفوارق الجهوية، والحد من البطالة، وضمان الأمن الغذائي. وقد باتت المشاريع الريفية أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الحديثة من أجل دفع عجلة التنمية في المناطق الداخلية والريفية، عبر استغلال الموارد المحلية، وخلق فرص عمل دائمة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لا سيما في القطاعات الفلاحية والحرفية. وقد شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتعزيز التمويل الريفي كوسيلة لتحسين مستويات المعيشة ومحاربة الفقر في الأوساط الريفية.ففي عام 2015 تبنت دول الأمم المتحدة 17 هدفا من أجل تنمية مستدامة للكوكب و كان من بين هذه الأهداف الهدف الأول الذي يدور حول محاربة الفقر و الثاني الذي يدور حول الجوع و الأمن الغذائي ,فقد صدر عن الهيئة عام 2022 أنه حوالي 2.4 مليار شخص حول العالم يواجه الجوع و عدم الأمن الغذائي المتراوح بين المعتدل إلى الشديد ,ولهذا بات من الضروري الاستثمار في الريف من خلال المشاريع التنموية ,خاصة قطاع الزراعة للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت هاجس العالم.

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر، كغيرها من دول العالم، إلى رسم استراتيجية واضحة وفعالة لتطوير المشاريع الريفية وخاصة لتحقيق التنمية الزراعية التي لها دور فعال وأساسي لضمان التنمية المستدامة من خلال سياسات دعم وتمويل حكومي متكاملة، ترمي إلى النهوض بالقطاع الفلاحي، وتحقيق الأمن الغذائي، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة و تقلبات أسعار النفط. فقد خصصت الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية الثالثة، عبر برامج مثل "مخطط التنمية الفلاحية والريفية" (PNDAR) وصندوق التنمية الفلاحية (FDA)، تمويلات معتبرة لدعم الفلاحين والمستثمرين في القطاع الريفي. كما تم استحداث برامج خاصة بالتمويل البنكي بشروط ميسرة مثل قرض "الرفيق" وقرض "التحدي"، إلى جانب شراكات مع منظمات دولية.و انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى ساهم التمويل والدعم الحكومي في تطوير المشاريع الريفية في الجزائر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؟ الذي تتفرع منه أسئلة فرعية تتمثل في :

الأسئلة الفرعية:

1. ما الإطار النظري والمفاهيمي للتمويل والدعم الحكومي في سياق التنمية الريفية؟
2. ما هي السياسات الحكومية التي تبنتها الجزائر لتمويل المشاريع الريفية؟
3. ما أثر برامج التمويل والدعم الحكومي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية في الجزائر خلال الفترة 1990–2024؟

المنهج المتبع :

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتمويل والدعم الحكومي للمشاريع الريفية، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، وتقديم إطار نظري متكامل حول الموضوع. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم توظيف المنهج التحليلي لدراسة وتفسير البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بواقع وآثار التمويل الحكومي على المشاريع الريفية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية مدعّمة بالأرقام والمعطيات الفعلية.

الفرضيات:

الفرضية الأولى :يعد التمويل والدعم الحكومي من الآليات الأساسية التي تساهم في تطوير المشاريع الريفية.

الفرضية الثانية :هناك علاقة طردية بين حجم الدعم الحكومي ومستوى نجاح المشاريع الريفية في الجزائر .

الفرضية الثالثة :التوزيع غير المتوازن و ضعف آليات المتابعة ,و الحاجة الملحة لرقمنة القطاع أثر سلبا على فعالية برامج التمويل الريفي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع يتقاطع مع قضايا التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والاستثمار في الإنسان والموارد المحلية. كما تسلط الضوء على مدى مساهمة و نجاعة السياسات العمومية في تحقيق أهداف التنمية الريفية، في ظل التحولات الاقتصادية و المناخية التي تشهدها

الجزائر. وتبرز أهمية الدراسة كذلك في كونها تسعى إلى تقديم تحليل نقدي وميداني لبرامج التمويل والدعم الحكومي وتأثيرها الفعلي على الفئات المستهدفة.

أهداف الدراسة:

- تحليل السياسات الحكومية المعتمدة في تمويل المشاريع الريفية.
- تقييم أثر التمويل والدعم الحكومي على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية.
- إبراز التحديات التي تواجه فعالية برامج التمويل، و الحلول العملية لتعزيز أثرها.

أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب موضوعية: يرتبط الموضوع مباشرة بمجال السياسات التنموية والاستثمار في القطاع الريفي، وهو مجال ذو أولوية عالمية و وطنية في ظل أهداف الحكومات و الحكومة الجزائرية على الخصوص لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.
- أسباب ذاتية: الرغبة في فهم إشكاليات التمويل الريفي ومخرجاته العملية ,و مادى تأثير السياسات الحكومية على القطاع.

الدراسات السابقة:

لقد عالجت عدة دراسات أكاديمية موضوع التمويل والدعم الحكومي في السياق الريفي، نذكر من بينها: الدراسة الأولى :أطروحة الدكتوراه لبومدين قايدي "سياسات التنمية الريفية في الجزائر,دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2018)" ,كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية و علوم التسيير ,برج بوعريريج.الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه عالج من خلالها الباحث إشكالية مدى استطاعة السلطات الجزائرية تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من خلال سياسات التنمية الريفية التي اعتمدتها خلال الفترة 2000-2018 .

الدراسة الثانية :أطروحة الدكتوراه لتمار توفيق ,بعنوان "التنمية الريفية في الجزائر –الأبعاد و المعوقات (2000-2014),جامعة محمد بوضياف ,المسيلة ,الجزائر ,حيث عالج من خلالها الباحث إشكالية أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر منذ الألفية الثالثة و التعرف على أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية .

أوجه الشبه: تتقاطع هذه الدراسات مع دراستنا من حيث الموضوع العام، وهو أثر الدعم والتمويل الحكومي.

أوجه الاختلاف: تتميز هذه الدراسة بتركيزها على التحليل الزمني (1990–2024) ,واعتمادها على مقاربة وطنية شاملة تشمل البرامج والسياسات والأثر الاقتصادي على مستوى الوطن ، على خلاف الدراسات المذكورة اعلاه التي تناولت دراسة حالة محلية أو قطاع فرعي فقط.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين,حيث تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لموضوع التمويل والدعم الحكومي،من خلال ثلاث مباحث تناولنا فيها الإلمام بالمفاهيم الأساسية، ومختلف أنواع وآليات التمويل، بالإضافة إلى عرض أهم البرامج الحكومية التي استهدفت تنمية المناطق الريفية في الجزائر.في حين خصص الفصل الثاني لدراسة تحليلية شاملة لأثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الريفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، من خلال ثلاث مباحث ,حيث تم التطرق لأهم المؤشرات الرقمية، و مختلف المشاريع الريفية في الجزائر التي حظيت بالدعم و التمويل الحكومي وتحليل فعالية البرامج المطبقة، ودراسة نقاط القوة والضعف للتمويل , مع التركيز على نتائج السياسات التمويلية الداعمة للمشاريع الريفية .

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا صعوبات عديدة خلال رحلتنا مع البحث الذي تناولناه أهمها

- لأن البحث مركب فقد كان لزاما علينا مقاربة المفاهيم و تحديدها بدقة .
- صعوبة الوصول إلى المعطيات الإحصائية و البيانات المحدثة حول تمويل المشاريع الريفية .
- محدودية المراجع الميدانية التي تغطي أثر البرامج الحكومية على تمويل المشاريع الريفية .

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول التمويل والدعم الحكومي والمشاريع الريفية

تمهيد

تعتبر المشاريع الريفية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، و ذلك لدورها المهم في تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص العمل، والحد من الفقر، وتحقيق التوازن بين المناط الحضرية والريفية. وانطلاقًا من هذه الأهمية، أولت الحكومات عبر مختلف السياسات والبرامج اهتماما بالغا بدعم وتمويل هذه المشاريع،باعتبار أن التمويل الحكومي وسيلة فعالة لدفع عجلة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ودعم الفئات الهشة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية.

إن تمويل المشاريع الريفية يكتسي طابعا استراتيجيا، حيث يتجاوز كونه مجرد دعم مالي إلى كونه وسيلة للتنمية الشاملة، تتداخل فيها الأبعاد البيئية ,الاقتصادية ,الاجتماعية والثقافية. ولتحقيق هذه الأهداف، عملت الحكومات على تبني مجموعة من السياسات الوطنية والآليات التنظيمية التي ترمي إلى تسهيل الحصول على التمويلات، وتوجيهها بشكل فعال نحو دعم الأنشطة الريفية المستدامة.

غير أن هذا التوجه واجه العديد من التحديات والمعوقات التي واجهت عملية التمويل، سواء ما تعلق بالعقبات الاقتصادية والاجتماعية، أوما ارتبط بضعف التخطيط والتوجيه في توزيع التمويلات، أو بالصعوبات التي تواجه المستفيدين عند مراحل الحصول على القروض والدعم المالي.

حيث جاء هذا الفصل على شكل ثلاث مباحث, كانت كالتالي :

المبحث الأول: مفهوم التمويل والدعم الحكومي للمشاريع الريفية.

المبحث الثاني: السياسات الحكومية في تمويل المشاريع الريفية .

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الدعم والتمويل الحكومي للمشاريع الريفية.

المبحث الأول: المفهوم العام للتمويل والدعم الحكومي(تعاريف,أشكال,و دور التمويل الحكومي)

التمويل الحكومي للمشاريع الريفية هو أحد أهم أدوات التدخل العمومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى معالجة الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية و الريفية ، ويعكس مدى سعي الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الثروات والخدمات.

المطلب الأول: تعريف التمويل الحكومي و المشاريع الريفية

يأتي مفهوم التمويل الحكومي للمشاريع الريفية من منطلق أن المناطق الريفية غالبا ما تكون محرومة من مصادر التمويل التقليدية ، وتعاني من ضعف الاستثمارات الخاصة نظرا لعدة عوامل منها ضعف البنية التحتية، وبعدها عن المراكز المالية، و تفاوت درجة الخطر الاستثمارية. وبالتالي، تلعب الدولة دورا مهما في توفير بيئة خصبة تمكن من تمويل المشاريع ,كالزراعة، الثروة الحيوانية، الحرف التقليدية، الصناعات التحويلية الصغيرة، والسياحة الريفية وغيرها من الأنشطة التي تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل ,و تحسين الحياة في الريف.

أولا :تعريف التمويل الحكومي .

التمويل لغة:

التمويل مصدر موَّل يمول تمويلاً، والفاعل: ممولِ، والمفعول: ممولَّ. مأخوذ من المال، يقال: تمول الرجل، إذا صار ذا مال، وموَّل المؤسسة: أمدها بالمال، ويحتاج المشروع إلى تمويل أي إلى مال.[1]

التمويل اصطلاحا :هناك عدة تعاريف منها :

- هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية من أجل إنتاج السلع والخدمات.[2]

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم اللغة العربية المعاصرة , لسان العرب ,الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1407

[2] رابح الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر, 2008 ،ص:95.

- هو البحث عن إمكانية الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن هنا فهو ينطوي على مشكلتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالحجم المحدود للموارد، وأما الثانية تتعلق بكيفية تسيير هذه الموارد.[3]
- يمكن اعتبار التمويل مختلف العمليات التي تمكن المؤسسات من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها ,سواء كان من مصادر داخلية عن طريق التمويل الذاتي، أو مصادر خارجية عن طريق الإقتراض.[4]

يرى البعض أن مفهوم التمويل الحكومي للمشاريع الريفية يجب ألا يقتصر على جانبه المالي فقط، بل ينبغي أن ينظر إليه كآلية تعكس التوجهات التنموية للدولة، و تفعل سياسات الاندماج الاجتماعي و التقليل من الفقر.فالتمويل الناجع لا يقتصر على ضخ الأموال،وإنما يتطلب متابعة وتقييم وتأطير للمستفيدين لضمان حسن استخدام الموارد و وضعها في المسارات الصحيحة. من هنا تتجلى أهمية البعد الإداري والتنظيمي المصاحب للتمويل، والذي يتضمن آليات التوزيع، المراقبة ، والتنسيق بين الجهات المتدخلة.

- أما على الصعيد الجزائري، فقد عرّف المرسوم التنفيذي رقم 01-160 المؤرخ في 12 يونيو 2001، المتعلق بدعم التنمية الريفية،التمويل الحكومي بأنه "كل الموارد الممنوحة من قبل الدولة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لصالح مشاريع فردية أو جماعية في الوسط الريفي تهدف إلى تحسين الدخل، وتنويع النشاطات، وضمان الأمن الغذائي للسكان المحليين". ويندرج ضمن هذا التمويل كل من برامج "العتاد الصغير"، و"مشاريع المصالح الجماعية"، و"المشاريع المصغرة للنساء الريفيات".

و يمكن تصنيف التمويل الحكومي للمشاريع الريفية حسب طبيعته إلى ثلاثة أنواع رئيسية: استثماري، تشغيلي، و تكميلي.

1- التمويل الاستثماري: تمويل مخصص لإنشاء مشروع من الصفر أو توسيعه (بناء هياكل، اقتناء تجهيزات)

[3] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر, 1998 ،ص:06.

[4] عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية, منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا, 1997 ،ص:23.

2- التمويل التشغيلي: يغطي نفقات تشغيل المشروع مثل شراء مدخلات الإنتاج (أسمدة، بذور...) أو أجور العمال.[5]

3- التمويل التكميلي: دعم إضافي يُمنح لتغطية جزء من النفقات غير المبرمجة أو لتجاوز العجز في مشروع قائم. [6]

ثانيا : تعريف الدعم الحكومي

هناك عدة مفاهيم للدعم الحكومي، نذكر منها:

• عرفت المنظمة العالمية للتجارة (Commerce Mondiale Organisation 2006) الدعم الحكومي على أنه: هو مجموعة التحويلات المالية التي تقدمها الحكومة الى قطاع اقتصادي معين بغرض مساعدته على تحسين المردودية، أو إلى شركة وطنية أو خاصة للحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن.[7]

• عرف أيضا برنامج الإصلاح الاقتصادي الدعم الحكومي بأنه" المساعدة المقدمة من قبل الحكومة للمنتجين أو المستهلكين من دون مقابل، وقد يأخذ الدعم ائتمان في حالة القروض بأسعار فائدة أقل من سعر الاقتراض الحكومي، أو قد يأخذ شكل تخفيضات في الالتزامات الضريبية (دعم ضريبي) أو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق (دعم التوريد)، أو مدفوعات ضمنية عن طرق الإجراءات التنظيمية الحكومية التي تدعم أسعار السوق (الدعم التنظيمي)، أو الاحتفاظ بالعملات المقدمة لأعلى من السعر (سعر الصرف) ".[8]

• أما وزارة المالية الجزائرية تعتبر أن الدعم الحكومي هو شكل من أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة

[5] غزالي خولة، دور الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 2000–2018، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر,2020، ص: 92.

[6] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول تمويل برامج التنمية الريفية، الجزائر، 2022، ص: 37.

[7] المنطمة العالمية للتجارة **Rapport sur Le Commerce Mondail2006** ,ص: 49

[8]مروان بن دقية، الجيلالي بوزكري، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17,العدد26,جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف, الجزائر، ، 2021، ص:19

للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (الدعم الصريح) أو غير مباشر (دعم ضمني) قصد التخفيف من أعباء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات المحدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.[9]

المطلب الثاني: أشكال الدعم و التمويل الحكومي للمشاريع الريفية

يتّخذ الدعم الحكومي للمشاريع الريفية أشكالًا متعددة وأدوات متنوعة، تعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة نحو تمكين المناطق الريفية وتحفيز النشاط الاقتصادي بها.

أولا :أشكال الدعم الحكومي للمشاريع الريفية

أشكال الدعم الحكومي للمشاريع الريفية لا تقتصر فقط على الجانب المالي، وإنما تمتد لتشمل أبعادًا تنظيمية، لوجستية، تقنية، وإرشادية، ما يجعل من الدعم الحكومي منظومة شاملة ذات أهداف متداخلة تهدف لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، من خلال تمكين السكان المحليين من الوسائل التي تسمح لهم بإقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية و اجتماعية .

وأبرز أشكال هذا الدعم يتمثل في:

1- الدعم المالي المباشر:

يتجلى الدعم المالي المباشر في تقديم إعانات نقدية أو قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، و غالبا ما يوجه لاقتناء المعدات, بناء الهياكل الإنتاجية، أو تغطية التكاليف التشغيلية الأولية. تقوم الدولة بتقديم هذا النوع من الدعم عبر برامج مثل:

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(Agence Nationale d'Appui au Développement de l'Entrepreneuriat)

[9]عبد الرحمان جنون، دارسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة(1990-2019)، مذكرة ماستر من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي، 2021-2020، صص.11-10

ANADE هي مؤسسة حكومية خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة عبر قروض مصغرة موجهة خاصة للفئات: ذات الدخل المحدود, النساء الماكثات في البيت، الحرفيين في الأرياف والقرى، العاطلين عن العمل.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM (Agence Nationale de Gestion du Microcrédit) هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئت في إطار سياسة الدولة الجزائرية لمحاربة البطالة، خصوصا في صفوف النساء والشباب، وتشجيع النشاطات المدرة للدخل، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.

- الوكالة الوطنية للتأمين ضد البطالة

CNAC (Caisse Nationale d'Assurance Chômage)يهدف إلى تقديم الدعم للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية،من خلال تعويضات مالية ومساعدات لإعادة الإدماج المهني، بالإضافة إلى دعم إنشاء المؤسسات المصغر,يتم عادة بالتنسيق مع البنوك العمومية.

2- الدعم العيني: يشمل هذا النوع من الدعم توفير معدات وآلات زراعية أو حرفية ، كتقديم بذور، سماد، رؤوس ماشية أو نحل ، إضافة إلى تهيئة الطرقات أو توصيل الكهرباء و الماء إلى المشاريع. و غالبا ما يقدم هذا الدعم في إطار برامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية المندمجة.[10]

3- الدعم الإرشادي والتقني: هو التكوين المستمر والمرافقة التقنية وهو من أبرز عناصر إنجاح المشاريع الريفية. إذ تقدم مؤسسات الدولة تكوينات تقنية وتسييرية لأصحاب المشاريع قبل وأثناء وبعد الإنشاء، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لمتابعة وتقييم .المشارع ويشمل هذا التكوين إعداد, دراسة الجدوى، التسيير المالي، وتقنيات الإنتاج.[11]

4- الدعم الضريبي: من أدوات التشجيع التي تلجأ إليها الحكومات لتحفيز الاستثمار في المناطق الريفية. و يكمن في الإعفاءات الضريبية ، وتأجيل دفعها، وتخفيض في الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة الموجهة للمشاريع الريفية. هذه السياسة تساهم في تخفيف العبء المالي على أصحاب المشاريع وتوفير بيئة أكثر جذبا للاستثمارات ، خاصة في المجالات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة

[10] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. دليل البرامج الفلاحية والريفية، الجزائر، 2020، ص: 33.

[11] https://eljadidelyawmi.dz/2021/06/05

أو التي تواجه مخاطر عالية. "تستفيد المشاريع الفلاحية والاستثمارات في المناطق الريفية من إجراءات دعم وتشجيع متنوعة، تشمل الإعفاءات الضريبية على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات للأنشطة الزراعية والحيوانية في الأراضي المستغلة حديثا أو في المناطق الجبلية، وتخفيضات على الرسوم الجمركية للمعدات الفلاحية، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتخفيف العبء المالي على المستثمرين. كما تعفى التعاونيات الفلاحية من ضريبة دخل الشركات وضريبة النشاط المهني، وتستفيد من تخفيضات أخرى حسب نوع النشاط والمنطقة."[12]

5- الدعم التنظيمي والمؤسساتي: يتمثل في مرافقة أصحاب المشاريع كإعداد ملفات التمويل، الحصول على التراخيص، اختيار مواقع الاستثمارات ، وتسهيل التواصل بين الإدارات. كما أن بعض البلديات والغرف الفلاحية تلعب دور الوسيط بين صاحب المشروع والجهات الداعمة .تسعى الدولة الجزائرية إلى توفير كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل دعم الاستثمار الفلاحي وطنيا وخاصة بالمناطق الفلاحية، وذلك من خلال تقديم التسهيلات الإدارية والمساعدة في إعداد ملفات التمويل وتسهيل التواصل بين الإدارات المعنية. .[13]

ثانيا : مصادر التمويل الريفي في الجزائر

تخصص الدولة الجزائرية سنويًا ميزانيات كبيرة للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية، حيث تعتمد في تمويل هذه البرامج على الموارد المالية العمومية عبر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى تمويلات أخرى من وزارة التضامن الوطني والمؤسسات المالية العمومية، وذلك في إطار دعم المشاريع الفلاحية وتوفير التجهيزات والبنى التحية اللازمة.[14]

و يمكن سرد هذه التمويلات على الشكل التالي:

1. التمويل البنكي العمومي للفلاحة والتنمية الريفية

[12] https://www.mfdgi.gov.dz/aljbayt-alflahyt

[13] بن الحبيب طه , أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح ,رسالة ماجستير، تخصص :العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية , و علوم التسيير,جامعة الجزائر 3،الجزائر, 2012، ص: 3.

[14] بن صالح الأخذاري ,الواقع والآفاق للتنمية الريفية في الجزائر الواقع و الآفاق,أطروحة دكتوراه,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري ،تخصص إدارة الجماعات المحلية, جامعة الجزائر 3،الجزائر, 2012، ص: 3

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ((**BADR**: "يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم البنوك المتخصصة في الجزائر،حيث يقدم قروضا ميسرة لتمويل المشاريع الزراعية والريفية،غالبا ما تكون بفوائد منخفضة وتدعمها الدولة لضمان استفادة الفلاحين والمستثمرين في القطاع. كما أظهرت الدراسات الحديثة توجه بعض البنوك الخاصة نحو إدراج منتجات مالية مخصصة للأنشطة الزراعية والحرفية، وذلك في إطار سياسة الدولة لتعزيز التنمية الريفية وتنويع مصادر التمويل.".[15]

2. الوكالات الوطنية لدعم المشاريع الريفية

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (**ANADE**) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**) : من أبرز الجهات الممولة للمشاريع الريفية,حيث تقدم هذه المؤسسات تمويلا مباشرا أو قروضا بدون فوائد,إلى جانب التكوين والمرافقة خلال مراحل إعداد وتنفيذ المشروع.[16]
- كما أنشأت الحكومة صناديق خاصة لدعم المناطق الريفية مثل الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDRA) والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (CNAC). و تمول هذه الصناديق مشاريع تتعلق بالفلاحة، البنية التحتية المحلية، الأنشطة الحرفية، وخدمات القرب.[17]

3. القروض الفلاحية المدعومة

- قرض الرفيق: قرض لمدة سنتين تتحمل وزارة الفلاحة والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة، مما يسهل على المستفيدين السداد خلال 6 إلى 24 شهرًا.

4. التمويل التشاركي والمؤسسات المالية الإسلامية :بدأت بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر تطرح صيغ تمويل تشاركية تتماشى مع طبيعة المشاريع الريفية، مثل صيغة المضاربة والمزارعة والمشاركة، التي تتيح التمويل بدون فوائد ربوية، وهو ما يلائم فئات واسعة من سكان الريف الذين

[15] نواري هاجر, دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, رسالة ماستر ، تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي , كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة محمد خيضر,بسكرة، 2017، ص:71.

[16] حمودي إيمان, أثر الوكالات الحكومية في تمويل مشاريع الشباب الريفي, رسالة ماجستير ، تخصص:..... , كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة تبسة,الجزائر، 2018، ص:61.

[17] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية, تقرير حول الصناديق الخاصة لدعم التنمية الريفية, الجزائر، 2020، ص:12.

يتحفظون على القروض التقليدية. كما أن هذه الآليات تعزز مبدأ تقاسم المخاطر وتوفر بيئة مالية ملائمة للنشاطات الصغيرة والمتوسطة.[18]

5. التمويل الذاتي والادخار العائلي: رغم محدوديته، إلا أن التمويل الذاتي يمثل خيار أساسي لفئة واسعة من أصحاب المشاريع الريفية، حيث يعتمد البعض على مدخراتهم الشخصية أو من خلال الدعم من قبل أفراد العائلة. هذا النوع من التمويل يعكس الثقة بالمشروع لكنه غالبا ما يكون غير كاف لتوسيع النشاط، ما يبرز أهمية التكامل مع مصادر أخرى.[19]

6. تمويلات جمعوية ومحلية غير حكومية : هناك بعض الجمعيات المحلية ومنظمات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في تمويل مشاريع تنموية في المناطق الريفية، خاصة المتعلقة بالمرأة الريفية أو المشاريع البيئية. و تمول هذه الأنشطة من خلال شراكات دولية ,أو تمويلات من القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.[20]

المطلب الثالث: دور التمويل الحكومي في تعزيز التنمية الريفية

التمويل الحكومي هو أحد أبرز الركائز التي تعتمد عليها الدولة لتعزيز التنمية الريفية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

1. أهمية التمويل الحكومي كركيزة للتنمية الريفية وتحقيق العدالة الاجتماعية

الريف، بوصفه منطقة ذات خصوصيات إقتصادية واجتماعية متميزة, يعاني عادة من نقص كبير في الاستثمارات والبنى التحتية، ما حتم على الحكومات التدخل لتوفير موارد مالية كفيلة بدفع عجلة النمو فيه. و ينظر إلى التمويل الحكومي باعتباره أداة استراتيجية لتحفيز الأنشطة الاقتصادية في الريف، وخلق مناصب شغل، وتحسين ظروف المعيشة، وتقليص الفجوة بين المدن والقرى." يعتبر التمويل الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتعزيز التنمية الريفية، وذلك عبر توفير موارد مالية تساهم

[18] بوترعة عبد المالك, التمويل الإسلامي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة ,رسالة ماجستير ، تخصص:..... ,كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة بسكرة,الجزائر، 2020، ص:. 77

[19] العربي أمينة, صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر, رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة بجاية ,الجزائر ، 2017، ص:43.

[20] زواوي سميرة, آليات تمويل مشاريع التنمية المحلية من طرف المجتمع المدني ,رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة جيجل,الجزائر ، 2018، ص:55.

في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، ما يساعد على تقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية".[21]

مع الوصول إلى التمويل، يمكن للسكان الريفيين أن ينتجوا أكثر، وينموا مؤسساتهم، ويكسبوا المزيد ويتجاوزوا الأوقات الصعبة. [22]

2. دور التمويل الحكومي في تحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية بالريف

في السياق الاقتصادي، يلعب التمويل الحكومي دورا محوريا في تحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية بالريف، و خاصة الزراعة، الصناعات الغذائية، الحرف التقليدية، وتربية المواشي. هذه القطاعات تمثل المورد الأساسي لعيش السكان في المناطق الريفية، غير أن ضعف رؤوس الأموال يحول دون تطويرها. ومن خلال برامج التمويل والدعم، يمكن توسيع المساحات المزروعة، تحسين الإنتاجية، اقتناء المعدات الحديثة، وتطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع، مما يؤدي إلى رفع الدخل المحلي وتنويع النشاط الاقتصادي. "يساهم التمويل الحكومي في توسيع المساحات المزروعة وتحسين الإنتاجية من خلال دعم التجهيزات الحديثة وتطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع، مما يعزز من تنويع النشاط الاقتصادي ورفع الدخل المحلي في المناطق الريفية".[23]

3. مساهمة التمويل الحكومي في تثبيت السكان والحد من النزوح الداخلي

من ناحية أخرى، يُسهم التمويل الحكومي في تثبيت السكان في المناطق الريفية والحد من النزوح الداخلي. فعند توفير موارد مالية ومرافقة لإقامة مشاريع ريفية مربحة، تتعزز فرص التشغيل الذاتي، ويتحول الريف من منطقة طاردة إلى بيئة مستقرة، ما ينعكس ايجابا على التوازن السكاني والحد من الاكتظاظ الحضري. وهذه النتيجة لها أبعاد استراتيجية في مجال التخطيط المجالي والحد من التوسع العمراني العشوائي في المدن. مساهمة التمويل الحكومي في تثبيت السكان والحد من النزوح الداخلي.

---

[21] محمد بن قطاف، تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص: تسويق العمليات المالية والمصرفية جامعة الجزائر 3، الجزائر,2016، ص. 45.

[22] https://www.ifad.org/ar

[23] رامول كوثر, بن شعبان أماني, أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية دراسة حالة ولاية ميلة(2010 – 2020),مذكرة ماستر في علوم التسيير,تخصص : إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير,ميلة,الجزائر,ص:42

«يعمل التمويل الحكومي على توفير فرص تشغيل ذاتي في المناطق الريفية، مما يساهم في الحد من ظاهرة النزوح الداخلي إلى المدن ويعزز الاستقرار الاجتماعي والسكاني في الأرياف".[24]

4. التمويل الاجتماعي ودعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف

"يساعد التمويل الاجتماعي في تخفيف العبء المالي عن رواد الأعمال الريفيين، ويمكّنهم من التوسع والاستثمار في موارد جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع السوق المحلي وخلق فرص عمل جديدة."[25]

يعد التمويل الاجتماعي أداة هامة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، التي تعد أساس الاقتصاد المحلي، وتلعب دوراً كبيراً في توفير فرص العمل وتعزيز الدخل المجتمعي، ومن خلال توجيه التمويل نحو هذه المشروعات، يحفَّز الاقتصاد المحلي بطرق متعددة، إذ يسهم هذا التمويل في تخفيف العبء المالي على رواد الأعمال المحليين، ويتيح لهم الفرصة للتوسع والاستثمار في موارد جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع السوق المحلي، فالتمويل الاجتماعي لمشروعات زراعية أو صناعات حرفية في المناطق الريفية يساعد على بناء اقتصاد مستدام، مما يخلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء، ويقلل من معدلات البطالة.[26]

5. تحقيق التوازن المجالي وتقليص الفوارق الجهوية

"تسهم برامج التمويل الحكومي في إعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة إلى المناطق المهمشة، مما يعزز من التوازن المجالي ويكرّس مبدأ المواطنة الاقتصادية بين جميع المواطنين."[27]

---

[24] فاطمة الزهراء بوقرة، أثر سياسات الدعم الحكومي على التنمية الريفية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة غرداية، 2019، ص. 78

[25] سامي بوزيد، دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المناطق الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، 2022، ص. 15.

[26] مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي - العدد 21 https://innovationhub.social/authors/d-ibrahym-dawalhaj

[27] ليلى قاسمي، برامج التمويل الفلاحي وأثرها على التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,المركز الجامعي ميلة، 2021، ص. 60

فالتمويل الحكومي يُسهم في تحقيق التوازن المجالي وتقليص الفوارق الجهوية، من خلال توجيه الاستثمارات إلى المناطق المهمّشة التي لم تنل حظها من التنمية. ويتم ذلك عبر برامج وطنية أو محلية تهدف إلى إعادة توزيع الموارد بطريقة أكثر عدالة، مما يُعزّز ثقة المواطنين في الدولة، ويُكرّس مبدأ المواطنة الاقتصادية، حيث يشعر الجميع بأنهم جزء من العملية التنموية.

6. دعم التنمية المستدامة والبعد البيئي

"يمكن توجيه التمويل الحكومي نحو مشاريع تراعي البعد البيئي مثل الفلاحة البيولوجية والطاقة المتجددة، مما يضمن ديمومة النشاط الاقتصادي ويحافظ على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية".[28]

كما يعد التمويل الحكومي ركيزة لدعم التنمية المستدامة في الريف، وتدبير الموارد الطبيعية بشكل عقلاني. بهذه الطريقة، لا يقتصر دور التمويل على خلق الثروة، بل يشمل الحفاظ على البيئة والموارد التي يعتمد عليها سكان الريف، وهو ما يضمن ديمومة النشاط الاقتصادي ويمنع تدهور المحيط الطبيعي.

7. تعزيز القدرات المؤسسية والتمكين المحلي

"يدعم التمويل الحكومي التعاونيات والجمعيات المحلية، مما يعزز التنظيم الذاتي والتسيير الجماعي للمشاريع، ويحول التمويل إلى أداة لبناء مجتمع محلي نشط ومتماسك."[29]

يُعتبر التمويل الحكومي أيضًا عنصرًا فاعلًا في تعزيز قدرات الفاعلين المحليين والمؤسسات القاعدية. فعندما يوجه التمويل نحو دعم التعاونيات، الجمعيات، والمبادرات المحلية، تتقوى قدرات المجتمع على التنظيم الذاتي والتسيير الجماعي للمشاريع. هذا التمكين المؤسسي يعزز من روح المشاركة المحلية، ويحول التمويل من مجرد أداة مالية إلى وسيلة لبناء مجتمع محلي نشيط ومتماسك.

8. دعم الأمن الغذائي الوطني

[28] تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، 2023، ص. 22

[29] نادية بوشامة، دور مؤسسات التمويل في تمكين المجتمع الريفي، جامعة تيسمسيلت، 2020، ص. 40

"يلعب التمويل الحكومي للمشاريع الزراعية دورا حيويا في تقليل التبعية الغذائية وتوفير منتجات أساسية بأسعار مناسبة مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة".[30]

حيث لا يمكن إغفال أهمية التمويل الحكومي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، باعتبار أن معظم الإنتاج الغذائي في الدول النامية مصدره الأرياف. فتمويل المشاريع الزراعية يمكن أن يقلل من التبعية الغذائية للخارج، ويوفر منتجات أساسية بأسعار مقبولة، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وبهذا المعنى، يصبح التمويل الريفي قضية ذات أبعاد استراتيجية تتجاوز نطاق القرية أو الجماعة المحلية.

9. أهمية الحوكمة والشفافية في توزيع التمويل

إن الأثر الإيجابي للتمويل الحكومي في تعزيز التنمية الريفية يبقى مشروطا بوجود حوكمة رشيدة وشفافية في توزيع الموارد، فضلا عن وضع آليات دقيقة لتقييم الأثر.فبدون مراقبة فعالة ومتابعة دقيقة، قد يتحول التمويل إلى أداة للإقصاء أو الريع السياسي، بدلا من أن يكون وسيلة للعدالة والتنمية. من هنا، يجب أن تقترن البرامج التمويلية بسياسات واضحة، وأهداف مدروسة، وشراكات حقيقية مع السكان المحليين، من أجل تحقيق التنمية الريفية المنشودة بشكل مستدام.[31]

"نجاح برامج التمويل الحكومي مرتبط بوجود حكومة رشيدة وشفافية في توزيع الموارد، بالإضافة إلى وضع آليات دقيقة لتقييم الأثر، لضمان تحقيق العدالة والتنمية المستدامة".[32]

المبحث الثاني: السياسات الحكومية في تمويل المشاريع الريفية

تولي الحكومة الجزائرية اهتماما خاصا بتمويل المشاريع الريفية، إدراكا منها لأهمية هذه المشاريع في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية.

المطلب الأول: السياسات الوطنية لدعم المشاريع الريفية

[30] بوخامة رميساء ،عبداوي خلود, استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي و التحديات التي تواجهها مذكرة ماستر, جامعة 8 ماي 1945 ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,تخصص :قانون الأعمال قالمة ,الجزائر، 2018، ص. 50.

[31] عبد الرحمن العيساوي , الاقتصاد والتنمية , دار هومة ,الجزائر, 2002 , ص:47.

[32] سمير قاسمي، حكومة التمويل التنموي في المناطق الريفية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2021، ص. 33.

تعد السياسات الوطنية لدعم المشاريع الريفية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية، وذلك من خلال توفير بيئة مواتية لدعم المشاريع التنموية، والتخفيف من وطأة الفقر، وتوفير فرص العمل في المناطق التي تعاني من نقص الموارد والخدمات. في هذا السياق، تهدف السياسات الوطنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة في الريف، وتقليص الفوارق بين المدن والأرياف.

من أبرز سياسات الدعم الحكومي التي يتم تبنيها في العديد من الدول هي :

- إطلاق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة: يدخل في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية يقوم على بعث المجال الريفي من خلال سياسة التجديد الريفي القائمة على:
- إشراك الفاعلين الحقيقيين في عملية التنمية الريفية: وهم سكان الريف والمنتخبين المحليين والهيئات الإدارية الوصية خلايا التنشيط الريفي وكذلك المؤسسات المالية و البنكية فسياسة التجديد الريفي تهدف إلى عصرنة القرى وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي حسب خصوصية كل وسط وحسب مقوماته الطبيعية والبشرية
- المساهمة في إحياء المناطق الريفية :بتحسين ظروف التشغيل و ضمان مستوى معيشي مقبول للسكان الريفيين. تثبيت السكان و الحفاظ على العالم ريفي بتحديث القرى و المداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، و القضاء على السكنات الهشة و غير المستقرة، و استبدالها بمساكن و أماكن تتوفر على وسائل الراحة من الطرق، الكهرباء الغاز, الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية وخطوط الهاتف....و إلخ.[33]
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي. [34]
- المساهمة في حماية التراث الثقافي و السياحي: سياسة التجديد الريفي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي و التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية في ظل الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية.

[33] مجلة العلوم الانسانية, سياسات دعم المناطق الريفية ورهانات التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة لبرنامج التجديد الريفي الفلاحي لولاية المدية 2112-2014,ص:154

[34] مجلة العلوم الانسانية, مرجع سابق ص:154

- دعم مشاريع النقل والبنية التحتية : فالعديد من المناطق الريفية تعاني من نقص في الطرق المعبدة، ما يجعل وصول المنتجات إلى الأسواق المحلية صعبًا. من خلال السياسات الحكومية، يمكن توفير الدعم لتحسين هذه البنية التحتية، مما يسهل حركة المنتجات الريفية ويسهم في تحسين الإيرادات.
- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يوجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جواريه مدعمة مستهدفة، واليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، و إرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي.[35]

على الرغم من أهمية هذه السياسات الوطنية، إلا أن نجاحها يعتمد بشكل كبير على القدرة على التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، مثل وزارة الفلاحة، وزارة المالية، وصندوق التنمية الريفية، وكذلك بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني. فالتعاون بين هذه الأطراف ضروري لضمان توجيه الدعم الحكومي بشكل فعال إلى المشاريع الريفية المستحقة، وتقديم المساعدة المناسبة للسكان المحليين.

المطلب الثاني: الآليات التنظيمية والإدارية لتمويل المشاريع الريفية

حتى ينجح التمويل الحكومي للمشاريع الريفية لابد من آليات تنظيمية وإدارية ترافق هذه المشاريع حتى تضمن توزيع الموارد المالية بشكل عادل و فعال ، وتدير المشاريع الريفية بشكل يحقق تنمية مستدامة, و يمكن تلخيصها فيما يلي.

أولًا: الاطار القانوني لتمويل المشاريع الريفية

1.1 قانون التوجيه الفلاحي والتنمية الريفية رقم 08-16

نص هذا القانون في المادة 2 على "التنمية الريفية تعد من أولويات السياسة العامة للدولة، تسند مسؤولية تنفيذها إلى وزارة الفلاحة بالتعاون مع الجماعات المحلية".[36]

---

[35] قاسمي محمد، خنافيف محمد، زروت رضا ,واقع سياسة التمويل في الجزائر الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي,2024/03/31,ص:120.

[36] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 46، سنة 2008.

2.1 المرسوم التنفيذي رقم 10-116

يحدد هذا المرسوم آليات الدعم المالي الموجه لتنفيذ مشاريع التجديد الريفي، ويمنح الصلاحيات للمديريات الفلاحية الولائية لضبط البرامج حسب خصوصيات كل منطقة.[37]

ثانيًا: الهيئات التنظيمية والإدارية المكلفة بالتنفيذ

1.2 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

- وضع السياسات العامة والإشراف على البرامج التمويلية.
- تقوم بإصدار تعليميات سنوية تضبط أولويات التمويل حسب مخطط التنمية الوطني.[38]

2.2 مديريات الفلاحة الولائية (**DWA**)

- تتلقى ملفات المستفيدين، وتقوم بالتقييم التقني.
- تراقب مدى تنفيذ المشاريع على الأرض.

3.2 المجلس الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

- هيئة استشارية تعنى بتقديم التوصيات وتحليل السياسات الزراعية والريفية، وتضم خبراء وممثلين عن المجالس المنتخبة والمجتمع المدني.[39]

ثالثًا: الآليات المالية المباشرة

1.3 الصندوق الوطني للتنمية الريفية (**FNRDA**)

- يعتبر الذراع المالي للدولة في تمويل المشاريع الريفية.
- يمول مشاريع:
- غرس الأشجار المثمرة.
- تربية المواشي.
- الحرف التقليدية والسياحة الريفية.
- نسبة التمويل قد تصل إلى 90% في بعض المناطق الجبلية والصحراوية.[40]

2.3 صندوق دعم تشغيل الشباب((**CNAC** سابقًا – **ANADE**)) حاليا

- يمول مشاريع الشباب في الأرياف.

---

[37] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 24 أفريل 2010، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2010.

[38] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، دليل تنفيذ برامج التنمية الريفية، الجزائر، 2016.

[39] المرجع نفسه.

[40] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول برامج الدعم الفلاحي والريفي، الجزائر، 2020.

- يقدم قروضا بدون فوائد، مع إعفاءات ضريبية لمدة 3 سنوات.

3.3 القرض الفلاحي التشاركي "الرفيق"

- يُمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).
- يمول مشاريع فلاحية و ريفية بنسبة فوائد مدعمة لا تتعدى 1%.[41]

رابعًا: آليات التمويل غير المباشر والدعم المندمج

1.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**)

- تمول المشاريع الصغيرة في الوسط الريفي، خصوصا للنساء.
- تعطي قروضا تصل إلى 1 000.000 دج بدون فوائد.
- توفر مرافقة إدارية وتقنية خلال مدة تنفيذ المشروع.[42]

2.4 برامج التجديد الريفي (**PRR**)

- تشمل تمويل مشاريع التنمية المحلية (بنية تحتية، مسالك، كهرباء، ماء، منشآت فلاحية).
- تركز على مشاريع التكتلات الجماعية (Coopératives) بدل المشاريع الفردية.[43]

خامسًا: آليات المرافقة الإدارية والفنية

1.5 التكوين والتأهيل

- تقدم معاهد التكوين الفلاحي دورات في التسيير الزراعي، المحاسبة، الصيانة، الخ.
- تعد شرطا للاستفادة من بعض برامج التمويل.[44]

كما يتم تحديد قنوات التواصل بين الجهات الحكومية والمستفيدين، وذلك لتسهيل عملية الحصول على الدعم والمساعدة. يعد هذا التواصل ذا أهمية كبيرة، خاصة في المناطق الريفية التي قد تعاني من نقص في الخدمات الإدارية أو الوعي بالفرص المتاحة. من خلال هذه القنوات، يتم تزويد الفلاحين والمستفيدين الآخرين بالمعلومات اللازمة حول كيفية التقدم للحصول على الدعم، مما يعزز شفافية الإجراءات ويشجع على زيادة مشاركة المجتمع الريفي في المشاريع التنموية.[45]

---

[41] البنك الوطني للفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، دليل القروض الفلاحية 2022.

[42] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التقرير السنوي 2022، http://www.angem.dz

[43] دليل وزارة الفلاحة حول برامج التجديد الريفي، الجزائر، 2012.

[44] المعهد الوطني للتكوين الفلاحي (INVA)، برامج التكوين 2023، الجزائر.

[45] عبد الحميد بورايو , التنمية الريفية المستدامة , دار الفجر للنشر, الجزائر , 2011 , ص:83.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الحكومية وآليات الدعم المتاحة

تلعب مؤسسات التمويل الحكومية دورا أساسيا في تنفيذ السياسات الحكومية لتمويل المشاريع الريفية، حيث تعد هذه المؤسسات الجهات التنفيذية المسؤولة عن توزيع الموارد المالية المقدمة من الحكومة على المشاريع الريفية المختلفة. وتتمثل هذه المؤسسات عادة في البنوك الوطنية، والصناديق الحكومية المتخصصة، والهيئات المحلية التي تعمل على مساعدة المشاريع الريفية في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نطاق أنشطتها. من أبرز مؤسسات التمويل الحكومية التي تُقدّم الدعم للمشاريع الريفية هي:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

من اجل التمويل الكافي لقطاع الزراعة في الجزائر، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء صيغ جديدة لتمويل هذا القطاع وعلى رأسها القرض الرفيق وهو قرض يمنح للمزارعين والفلاحين لتمويل الاستغلال الزراعي وقرض التحدي يمنح لتمويل الاستثمار الفلاحي والزراعي وأيضا القرض الايجاري الذي يتم عن طريق عقد مبرم بين المؤجر والمستأجر وكل هذه القروض تمنح عن طريق اتفاقية تتم بين المقرض والمقترض[46]

- أجهزة الدعم التي تقوم على المبادئ التالية:

1. إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ) .
2. الدعم الموجه نحو قنوات التجميع و سلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب ، الحليب ، البطاطس ، الطماطم الصناعية ، البذور والشتائل ...) .
3. التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول ، الأسمدة ، المكننة الفلاحية ، معدات الري ...).
4. الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي .

[46] خلخال بوعبد الله,رمضاني محمد, , حساسية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لصيغ التمويل المصرفي في الجزائر للفترة ما بين(2015-2021), مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 15 /العدد: 01 جانفي 2025,ص:18

5. اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية.[47]

6. تأمين دخل المزارعين و تثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين ، والأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب ، بطاطس ،اللحوم، البصل ....).

7. التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة مستجمعات المياه ...) .

8. التكفل باحتياجات الدعم و المرافقة لصغار الفلاحين و مربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.

ويهدف تعديل أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى:

- تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين و المتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية–الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة .
- تطوير وتعزيز أدوات و إجراءات الضبط .
- دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية .
- تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية و إجراءات الضبط.[48]

من جهة أخرى، توجد آليات أخرى للدعم الحكومي مثل برامج التمويل الموجه، حيث تخصص الحكومة جزءًا من الميزانية لدعم المشاريع الريفية في مجالات محددة مثل الطاقة المتجددة أو الزراعة العضوية أو تطوير الصناعات الغذائية. تهدف هذه البرامج إلى تحفيز الابتكار وزيادة الاستثمارات في المشاريع التي تخدم الاقتصاد المحلي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي بعض البلدان، تنشئ الحكومة مراكز استشارية تهدف إلى دعم المشاريع الريفية من خلال تقديم استشارات فنية وإدارية للمستفيدين من التمويل. تقدم هذه المراكز دعمًا في مجالات إعداد خطط العمل

[47] https://madr.gov.dz/le 20/04/2025

[48] مرجع سابق , https://madr.gov.dz

ودراسات الجدوى، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، مما يعزز من فرص نجاح المشاريع المستفيدة من الدعم الحكومي.[49]

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تمويل المشاريع الريفية

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لتوفير تمويل المشاريع الريفية ,إلا أنه هناك عدد من التحديات التي تعيق تحقيق الأثر التنموي المرجو.

المطلب الأول: العقبات الاقتصادية والاجتماعية في التمويل الريفي

يواجه التمويل الحكومي للمشاريع الريفية العديد من التحديات التي تعيق فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية. ومن أبرز هذه التحديات العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على قدرة الفلاحين والمستثمرين في الريف على الوصول إلى التمويل أو استغلاله بشكل صحيح. تتنوع هذه العقبات، إذ تشمل صعوبات في الوصول إلى القروض، وتحديات في الفهم الكامل لمفهوم التمويل، بالإضافة إلى القيود الاقتصادية والـ اجتماعية التي تحد من تأثير هذا التمويل.

1. العقبات الاقتصادية:

تتمثل العقبات الاقتصادية في التمويل الريفي في عدة جوانب، أبرزها :

1- ضعف التنوع الاقتصادي و اعتماد الدولة على الريع :إذ تعاني من الاعتماد الكبير على مداخل المحروقات كمصدر رئيسي للتمويل العمومي.[50]

2- التضخم و انخفاض القدرة الشرائية :في ظل ارتفاع معدلات التضخم ,يفقد التمويل المقدم قيمته الفعلية مع مرور الوقت , ما يؤثر على جدوى المشاريع الريفية المصغرة و يقلل من فرص تحقيقها للعائد المنتظر خصوصا مع ارتفاع الإنتاج و المواد الأولية .[51]

[49] فاطمة الزهراء بلقاسم , تمويل المشروعات الريفية, دراسة تطبيقية ,دار أسامة للنشر, الأردن , 2016, ص:101.

[50] ياسين بن الطاهر ,الاقتصاد الريعي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر ,مجلة البحوث الاقتصادية ,عدد 14 ,2022,ص:77.

[51] المركز الوطني للإحصائيات ,تقرير التضخم السنوي في الجزائر.2023,

3- ضعف النظام البنكي الريفي : معاناة المناطق الريفية من نقص في المؤسسات البنكية و المالية , ما يعيق الوصول إلى القروض البنكية أو التمويل التكميلي الموازي للتمويل الحكومي [52]

4- غياب آليات التمويل الذاتي المحلي : إذ تعاني البلديات و المجالس المحلية من ضعف مواردها الذاتية ,ما يجعلها عاجزة عن المساهمة في تمويل و مرافقة المشاريع الريفية على المستوى المحلي.

2. العقبات الاجتماعية:

على الصعيد الاجتماعي، تعتبر قلة الوعي والتثقيف المالي من أبرز العوائق التي تؤثر على قدرة الفلاحين وأصحاب المشاريع الريفية على الاستفادة من التمويل الحكومي. حيث يفتقر العديد من سكان المناطق الريفية إلى المعرفة اللازمة حول كيفية التقدم للحصول على التمويل أو الشروط المطلوبة للحصول على قروض أو منح من الحكومة. وقد يؤدي هذا النقص في المعرفة إلى عزوف المستفيدين المحتملين عن التقديم للحصول على الدعم الحكومي، مما يساهم في ضعف الاستفادة من البرامج التمويلية المتاحة.

كما أن المعتقدات الاجتماعية التي تحكم المجتمع الريفي قد تكون عقبة في بعض الأحيان. ففي بعض المناطق، تعتبر الديون أمرًا غير مرغوب فيه، مما يؤدي إلى تردد أو رفض الحصول على القروض من أجل تمويل المشاريع. كما أن هناك بعض التحديات التي تتعلق بـ التقاليد المجتمعية التي قد تحد من رغبة بعض الأفراد في التوجه إلى القطاع الخاص أو الحكومي للحصول على تمويلات، وذلك بسبب الخشية من التغيير أو الاستقلالية المالية.[53]

3. العوامل الثقافية واللوجستية:

تعتبر العوامل الثقافية أحد الجوانب المهمة التي قد تشكل عائقا اجتماعيا أمام التمويل الريفي. ففي بعض المجتمعات الريفية، قد تكون هناك تقاليد اجتماعية تؤثر على قدرة الأفراد على التفاعل مع الجهات الممولة، خصوصا في ظل وجود تحفظات اجتماعية حول التعامل مع المؤسسات المالية أو القروض. إضافة إلى ذلك، قد تكون اللغة أيضا عاملا مهما في بعض الحالات، حيث قد تخلق الفجوات الثقافية

[52] عبد المجيد خليف ,التمويل البنكي في الجزائر و معوقاته في الوسط الريفي , أطروحة دكتوراه , تخصص:..... , كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة قسنطينة,الجزائر,2020,ص:173.

[53] فاطمة الزهراء بلقاسم, مرجع سابق, ص:101.

أو اللغوية حاجزا أمام الفلاحين أو أصحاب المشاريع في الفهم الكامل للمعلومات المتعلقة بالحصول على الدعم المالي.

من جانب آخر، يعاني الكثير من المستفيدين من مشكلات لوجستية في تنفيذ المشاريع. فهناك نقص في البنية التحتية التي تدعم نجاح المشاريع الريفية، مثل شبكات النقل، خدمات الإنترنت، والطاقة. من دون هذه الخدمات الأساسية، تصبح المشاريع الريفية أقل قدرة على استخدام التمويل بكفاءة، مما يقلل من فعالية الدعم الحكومي المقدم. كما أن بعض المشاريع الريفية تعاني من نقص في التدريب الفني والمعرفة الإدارية، ما يعوق الإدارة الجيدة للموارد ويؤثر على قدرة المشروع على السداد.

تتفاوت حجم الاستفادة من التمويل الحكومي بين المناطق الريفية المختلفة، حيث تميل المناطق الريفية الأكثر تطورا إلى الحصول على نصيب أكبر من التمويل، بينما تستبعد المناطق النائية والفقيرة بسبب نقص البنية التحتية، أو الصعوبات في التنسيق مع المؤسسات الحكومية. ينتج عن ذلك تفاوت في التنمية بين الريف المتطور والريف الأقل تطورا، مما يساهم في استمرار الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين هذه المناطق. وهذا التفاوت قد يؤدي إلى زيادة الفقر في المناطق الأكثر ضعفا، رغم توفر التمويل الحكومي في أماكن أخرى.

إن العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التمويل الحكومي للمشاريع الريفية تتطلب استراتيجيات شاملة للتغلب عليها. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات تحسين الوعي المالي لدى المستفيدين، وتعزيز البنية التحتية اللازمة لدعم المشاريع الريفية، بالإضافة إلى إصلاح السياسات الاقتصادية لتتناسب مع احتياجات المناطق الريفية. كما أن هناك حاجة ملحة لإعادة هيكلة برامج التمويل بما يضمن وصولها إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين في المناطق الريفية الفقيرة. [54]

المطلب الثاني: ضعف التوجيه والتخطيط في توزيع التمويل

يعد ضعف التوجيه والتخطيط في توزيع التمويل من أبرز التحديات التي تواجه عملية دعم المشاريع الريفية في العديد من الدول. يعتبر التخطيط السليم أحد العوامل الأساسية لتحقيق النجاح في مشاريع التنمية

[54] نور الدين بكوش , التحديات الاقتصادية للتمويل الريفي , دار المعرفة , الجزائر , 2017 ,ص:56.

الريفية، حيث يساعد على تحديد الأولويات بشكل دقيق ويعزز من كفاءة استخدام الموارد. ورغم أهمية التخطيط في توزيع التمويل إلا أن العديد من المشاريع الريفية تواجه مشاكل في هذه الناحية ما يؤثر بشكل مباشر على فعالية الدعم الحكومي.

1. غياب التخطيط الاستراتيجي:

يشكل غياب التخطيط الاستراتيجي أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف التوجيه في توزيع التمويل الحكومي للمشاريع الريفية. حيث يُلاحظ في كثير من الأحيان أن المشاريع لا تتم وفق خطط واضحة تتماشى مع احتياجات المجتمع الريفي ولا تعكس بشكل دقيق أولويات التنمية الاقتصادية في تلك المناطق. يؤدي هذا الأمر إلى عدم توافق الدعم الحكومي مع احتياجات الفئات المستهدفة، ما يجعل العديد من المشاريع غير مؤثرة أو حتى فاشلة. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم تحديد المشاريع ذات الأولوية التي يمكن أن تحدث فارقا حقيقيا في الاقتصاد الريفي، مثل الزراعة المستدامة أو تنمية الصناعات الريفية الصغيرة، مما يعوق فعالية توزيع التمويل.[55]

2. ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية:

تعتبر التنسيقات المتعثرة بين الجهات الحكومية المختلفة من الأسباب الرئيسية لضعف التوجيه في عملية توزيع التمويل. في بعض الأحيان، تتداخل مسؤوليات المؤسسات المختلفة، مثل البنوك الزراعية والوزارات المعنية بالتنمية الريفية، ما يسبب ازدواجية في تقديم الدعم، مما يؤدي إلى تبديد الموارد المالية بدلا من توجيهها إلى المشاريع الأكثر حاجة. كذلك، تساهم البيروقراطية والأنظمة الإدارية المعقدة في تأخير إجراءات الحصول على التمويل، ما يعيق تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب.

3. ضعف التوجيه المحلي:

[55] سامي بن يوسف, مرجع سابق , ص:134.

- غياب التمكين وبناء القدرات: كثير من المجتمعات الريفية تفتقر إلى كوادر محلية مدربة وقادرة على إدارة المشاريع بكفاءة بعد انتهاء التمويل الأساسي مما يحد من الاستمرارية والاستقلالية التشغيلية للمشروعات.[56]
- ضعف مشاركة المجتمع المحلي: غالبا ما يتم تصميم البرامج التنموية من الأعلى إلى الأسفل دون إشراك فعلي للسكان المحليين في تحديد الاحتياجات وصنع القرار ما يؤدي إلى حلول غير ملائمة للسياق المحلي وفقدان الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه المشاريع.[57]
- قصور الجهاز الإرشادي: هناك صعوبات في تحويل نتائج البحوث إلى رسائل إرشادية قابلة للتطبيق، وضعف في العلاقة بين جهاز الإرشاد الزراعي وأجهزة الخدمات بالإضافة إلى كثرة تنقل العاملين الإرشاديين وعدم تلقيهم التدريب الكافي.[58]
- ضعف التنظيمات المحلية: انخفاض فعالية المنظمات الريفية المحلية الحكومية وغير الحكومية، وغياب استراتيجية حقيقية للتنمية الريفية المتكاملة، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق الأثر المطلوب.[59]
- تأثير التحيزات المركزية: الاعتماد على نماذج تنموية مستوردة أو مركزية دون مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، ما يقلل من فعالية البرامج ويعيق استدامتها.
- غياب التنسيق بين الجهات: وجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في مجال التمويل والتنمية الريفية دون تنسيق أو توحيد للأدوار، ما يؤدي إلى تداخل الجهود وضعف النتائج.[60]

[56] إبراهيم داوالحاج, التمويل الاجتماعي كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية, مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي , العدد 21, https://innovationhub.social/articles/altmwyl-alajtmaey-kadat-lthfyz-altnmyt-alaqtsadyt-fy-almnatq-alryfyt

[57] عبيدة دباغ, التنمية الريفية بعدسة النهج المرتكز حول الإنسان مقاربة معرفية في شرح التحيزات التنموية داخل الأرياف, مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي , العدد 21, https://innovationhub.social/articles/altmwyl-alajtmaey-kadat-lthfyz-altnmyt-alaqtsadyt-fy-almnatq-alryfyt

[58] مشيرة فتحى العجمى, محمد احمد, محمد أبو النجا, دور بعض محطات البحوث الزراعية في تنمية المجتمعات المحلية الريفية, معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية ,مركز البحوث الزراعية , مصر,ص:526.

[59] نفس المرجع ,ص:526.

[60] عبيدة دباغ ,مرجع سابق.

4. غياب قاعدة بيانات دقيقة:

من العوامل التي تعرقل التخطيط السليم لتمويل المشاريع الريفية هو غياب قاعدة بيانات دقيقة حول المشاريع الريفية وأثرها على التنمية المحلية. إذ لا توجد معلومات دقيقة وموثوقة حول الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات الفعلية للمناطق الريفية، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية تخصيص التمويل. في غياب هذه البيانات، تزداد المخاطر المترتبة على توزيع التمويل بشكل عشوائي، مما قد يؤدي إلى تكرار الأخطاء السابقة أو عدم استفادة بعض المناطق من الدعم المخصص لها.[61]

5. محدودية التدريب والتأهيل في مجال التخطيط:

إحدى القضايا الأساسية في ضعف التخطيط هي محدودية التدريب والتأهيل في مجال التخطيط والتوجيه للتمويل الريفي. حيث يفتقر الكثير من العاملين في هذا المجال إلى المهارات الإدارية والتخطيطية اللازمة لتوزيع التمويل بشكل صحيح. هذا يؤدي إلى تجاهل بعض المشاريع الصغيرة التي قد تكون أكثر فعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، والتركيز بدلًا من ذلك على المشاريع الكبرى التي قد تستهلك التمويل بشكل غير فعال.

إن ضعف التوجيه والتخطيط في توزيع التمويل يعتبر من العوائق الكبيرة التي تحد من فعالية الدعم الحكومي للمشاريع الريفية. يحتاج تحسين هذه الجوانب إلى تطوير أنظمة التخطيط على مستوى الحكومة المحلية والوطنية، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات المختلفة والعمل على إعداد قاعدة بيانات دقيقة حول المشاريع وأثرها. كذلك، يجب أن يكون هناك اهتمام خاص بتدريب العاملين في مجال التمويل الريفي على كيفية إعداد وتوزيع التمويل بشكل يتماشى مع احتياجات المناطق الريفية.

المطلب الثالث: المشاكل المرتبطة بالحصول على القروض والتمويلات

تعتبر المشكلات المرتبطة بالحصول على القروض والتمويلات من أبرز القضايا التي تواجه المشاريع الريفية، خاصة تلك المشاريع التي يعتمد نجاحها بشكل أساسي على التمويل الحكومي أو الخاص. يتمثل التحدي الرئيسي في أن العديد من الفلاحين والمستثمرين الريفيين لا يستطيعون الحصول على

[61] نور الدين بكوش , مرجع سابق ,ص:56.

القروض والتمويلات بسهولة، مما يعيق تنفيذ مشاريعهم الاقتصادية. وهناك مجموعة من المشكلات التي تجعل عملية الحصول على القروض عملية معقدة، خاصة في المناطق الريفية.[62]

1. شروط الحصول على القروض:

من أبرز المشاكل التي تواجه المشاريع الريفية هي الشروط التعجيزية التي تضعها المؤسسات المالية للحصول على القروض. حيث يتطلب الحصول على القروض في كثير من الأحيان ضمانات مالية مرتفعة، مثل الرهونات العقارية أو الضمانات الشخصية، وهو ما يعجز الكثير من أصحاب المشاريع الريفية عن توفيره. في كثير من الأحيان، لا تكون الأراضي الزراعية أو الممتلكات الريفية مملوكة بشكل رسمي أو غير قابلة للتقييم بشكل دقيق من قبل المؤسسات المالية، مما يحول دون تقديمها كضمانات.

2. الفائدة المرتفعة على القروض:

تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فوائد قروض الفلاحة خلال السنوات الأولى من السداد، حيث لا يدفع المستفيد فائدة خلال السنوات الأولى، لكن يبدأ بدفع فائدة منخفضة نسبياً (1٪) بين السنة السادسة والسابعة، وترتفع إلى 3٪ من السنة الثامنة فصاعدا هذا يعني أن المستفيد يتحمل جزءًا من الفوائد على المدى الطويل، مما يزيد العبء المالي عليه.[63]

3. الإجراءات المعقدة والمطولة:

وجود عدة مشاكل بيروقراطية خاصة ثقل الإجراءات الإدارية وتأخر الرد على طلبات التمويل او رفضها دون الاعتماد على مبررات منطقية سواء اقتصادية أو مالية واضحة حيث معظم البنوك التجارية تتم التعامل بأدوات التمويل ووسائل الدفع التقليدية.[64]

4. قلة الوعي المالي:

من العوامل التي تسهم في مشكلات الحصول على التمويل هو نقص الوعي المالي لدى العديد من المستفيدين من التمويل في المناطق الريفية. حيث يفتقر العديد من أصحاب المشاريع الريفية إلى المعرفة

[62] كمال أبو القاسم ,مبادئ الاقتصاد الريفي , دار الثقافة الجامعية ,مصر ,2005 , ص:77.

[63] https://madr.gov.dz

[64] مجلة المنهل الاقتصادي , صيغ و أنماط التمويل الفلاحي في الجزائر , العدد الأول, كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الوادي,الجزائر,ص:46

الكافية حول كيفية التعامل مع القروض، وكيفية إدارة المشاريع، مما يجعلهم أقل قدرة على إقناع المؤسسات المالية بجدوى مشاريعهم. هذا يؤدي إلى رفض القروض أو صعوبة في الحصول عليها.

5. نقص المؤسسات التمويلية المناسبة:

يستبعد شخص واحد تقريبا من بين كل ثلاثة أشخاص في الاقتصادات النامية من الخدمات المالية الرسمية، ويتأثر السكان الريفيون على نحو غير متكافئ. فهم يفتقرون إلى طرائق موثوقة وآمنة لادخار المال، وحماية أصولهم وبنائها، أو تسديد المدفوعات وتلقيها. وهذا ما يصعّب عليهم تحسين مزارعهم، أو تنمية مؤسساتهم أو اللجوء إلى وسيلة تحوط في الأوقات الصعبة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب والمهجرين.

يمثل صغار المنتجين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة محركا للوظائف والأسواق الريفية. وهي تدعم الأمن الغذائي وتوفر الخدمات الأساسية. ونموها أمر بالغ الأهمية للتنمية الريفية، ولكن العوائق التي تواجهها في الوصول إلى الخدمات المالية تعوق ذلك ,ومردّ هذا النقص في الوصول إلى التمويل الريفي هو ضعف البنية التحتية المالية والمادية، والقدرة المحدودة لمقدمي الخدمات المالية في المناطق الريفية، وضعف فهم كيفية استخدام الخدمات المالية. وغالبا ما يتردد المزارعون والشركات الريفية في الاقتراض بسبب صعوبة إدارتهم للمخاطر، بما في ذلك الصدمات المرتبطة بالمناخ.[65]

[65] https://www.ifad.org/ar/

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لمدى مساهمة الدعم والتمويل الحكومي في تنمية

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمدى مساهمة الدعم والتمويل الحكومي في تنمية المشاريع الريفية الجزائرية

تمهيد:

تعد المشاريع الريفية من أهم آليات تعزيز التنمية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي في الجزائر، وقد حظيت باهتمام متزايد من طرف الدولة، لا سيما في ظل التحديات المرتبطة بالبطالة والهجرة الريفية وتدهور البنية الاقتصادية للقرى والمناطق النائية. وعليه، جاءت السياسات العمومية حاملة لبرامج دعم وتمويل تستهدف هذه المشاريع، بدءا من القروض المصغرة والإعانات الفلاحية، وصولا إلى المبادرات الاستراتيجية مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج التنمية الريفية المستدامة.

في هذا الفصل، سيتم تقديم دراسة تحليلية لمدى تطور المشاريع الريفية في الجزائر خلال الفترة (1990–2024)، من خلال قراءة كمية ونوعية للبيانات والإحصاءات الرسمية المتاحة، ومقارنة المؤشرات التنموية على مستوى مختلف الجهات، بهدف إبراز تأثير الدعم الحكومي على النسيج الريفي. كما سيتم التطرق إلى أبرز المكاسب المحققة، العراقيل التي اعترضت المسار، وتقديم قراءة نقدية لمردودية هذا الدعم ضمن السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

المبحث الأول: تطور السياسات الحكومية الموجهة لتنمية المشاريع الريفية (1990–2024)

المبحث الثاني: التحليل الكمي لتطور المشاريع الريفية المدعومة في الجزائر (1990–2024)

المبحث الثالث: اثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الريفية والتنمية في الجزائر

المبحث الأول: تطور السياسات الحكومية الموجهة لتنمية المشاريع الريفية في الجزائر (1990–2024)

تمهيد:

مرّت السياسات الحكومية في الجزائر نحو دعم المشاريع الريفية بعدة مراحل متباينة من حيث الأهداف، الأدوات، والمخرجات. ويستعرض هذا المبحث أهم المحطات لهذه السياسات من خلال ثلاث مطالب رئيسية، تعكس تطورها الزمني، المؤسسي، والتمويلي.

المطلب الأول: تطور السياسات الريفية في الجزائر (1990–2009)

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات كبرى تمثلت في:

- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الزراعية.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص.
- تصاعد التحديات الاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية.

هذه العوامل دفعت الدولة إلى إعادة التفكير في السياسات الريفية بشكل يربط الفلاحة بالتنمية المحلية والاقتصاد الوطني.حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى عقدين من الزمن .

أولا :بداية تشكل الدعم الريفي وآليات دعمه خلال الفترة (1990-1999)

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة أزمة اقتصادية حادة نتيجة لانهيار أسعار النفط وارتفاع المديونية الخارجية،و الأوضاع غير المستقرة , مما انعكس سلبًا على تمويل القطاعات الحيوية، وعلى رأسها التنمية الريفية. حيث تم تقليص ميزانيات الدعم الريفي، واقتصر التدخل العمومي على برامج ذات طابع اجتماعي محدود، مع ضعف فعالية الجهاز الإداري المحلي , حيث تمثلت آليات الدعم الحكومي للمشاريع الريفية بشكل محتشم في:

- توزيع بعض القروض الموسمية للفلاحين الصغار.
- توفير دعم محدود في شكل إعانات عينية (أسمدة، بذور، معدات بسيطة) .
- بداية تجربة برامج تحسين الظروف المعيشية في بعض المناطق الجبلية.[66]

ثانيا :انطلاق المخططات المهيكلة (2000–2009)

باشرت الجزائر مع بداية سنة 2000 مجموعة من المخططات الهيكلية والإصلاحات المتمثلة في:

- *إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية* "Le Plan National de Développement Agricole et Rural" (PNDA) *سنة 2000.*
- *تأسيس الصندوق الوطني للتنمية الريفية* Fonds National de Développement Rural (FNDR) , *وهو أحد أهم الآليات المالية التي أنشأتها الدولة الجزائرية لدعم التنمية الريفية، وقد تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2000 ، في سياق تطبيق مخطط التنمية الفلاحية والريفية.*
- إعادة هيكلة القطاع الريفي بإشراك الفاعلين المحليين.
- تخصيص غلاف مالي معتبر لدعم النشاطات الفلاحية الريفية.
- ظهور برامج الدعم المتكامل (تمويل، تكوين، تجهيز).

ويمكن تلخيص اهم مؤشرات الدعم الحكومي في الجدول الموالي

الجدول رقم : 1.2 ملخص البرامج و السياسات بين (1990–2025)

الفترة الزمنية	البرنامج/السياسة الحكومية	النشاطات الرئيسية

[66] بن فريحة سمير, السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. أطروحة دكتوراه، تخصص:..... ,كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية ,و علوم التسيير, جامعة الجزائر , الجزائر 3، 2020، ص. 103.

الفترة الزمنية	البرنامج/السياسة الحكومية	النشاطات الرئيسية
1990-2000	- القروض الفلاحية التقليدية	- تمويل محدود عبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) - دعم المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة) بأسعار مدعومة
2001-2010	- برنامج التنمية الريفية المتكاملة (PPDRI)	- تمويل مشاريع البنية التحتية (طرق، ماء، كهرباء) - بناء وتجهيز مراكز صحية ومدارس - دعم مشاريع صغيرة مدرة للدخل - استفاد منه أكثر من 727,000 أسرة ريفية
2011-2020	- قرض الرفيق - قرض التحدي - دعم السكن الريفي	- قرض مدعوم لفائدة الفلاحين الشباب - مدة القرض: سنتان - وزارة الفلاحة تتحمل الفائدة بالكامل - إنشاء أو تطوير مشاريع فلاحية صغيرة - قرض استثماري لفائدة المستثمرين في القطاع الفلاحي - إنشاء وتجهيز مستثمرات فلاحية، عصرنة المزارع، تخزين وتصدير المنتجات الفلاحية - توزيع إعانات وقروض لبناء وترميم المساكن الريفية - تخصيص مبالغ أكبر للولايات الجنوبية
2021-2024	- تعميم التمويل الفلاحي - القرض الاستثماري الفلاحي	- تمويل المشاريع الفلاحية عبر كل البنوك العمومية

الفترة الزمنية	البرنامج/السياسة الحكومية	النشاطات الرئيسية
	المدعوم – استحداث صيغ تمويل جديدة	– وزارة الفلاحة تتحمل الفوائد بالكامل تخفيف الإجراءات الإدارية – إنشاء وتجهيز مستثمرات فلاحية وتربية الماشية – عصرنة المستثمرات الفلاحية الموجودة – تكثيف، تحويل وتثمين المنتجات الفلاحية والحيوانية – تخزين وحفظ المنتجات الفلاحية – توضيب وتصدير المنتجات الفلاحية – أي نشاط آخر متعلق بالمجال الفلاحي أو الصناعات الزراعية الغذائية – سقف القرض: 100 مليون دج (فردي)، 200 مليون دج (فيدرالي) – تمويل القطاع الفلاحي بصيغة الصيرفة الإسلامية – توسيع نطاق التدخل في القطاع الفلاحي
2025	– تعميم التمويل الفلاحي (الانطلاق الفعلي)	– توفير قروض بشروط ميسرة عبر كل البنوك العمومية – دعم إنشاء وتجهيز المستثمرات الفلاحية – عصرنة وتطوير المشاريع القائمة – دعم التصدير والصناعات الزراعية الغذائية – تخزين وحفظ المنتجات الفلاحية

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: آليات تمويل المشاريع الريفية (2010–2020)

في هذه المرحلة، شهدت الجزائر انتقالا نوعيا في أدوات وآليات دعم المشاريع الريفية:

1. *إطلاق برامج تمويل قطاعية*

- برنامج دعم الأنشطة الريفية PADR وقرض الرفيق.
- توسيع مجالات الدعم لتشمل الأنشطة التحويلية، الحرف، والأشجار المثمرة.
- استحداث أجهزة تمويل مرنة تراعي خصوصيات المناطق الريفية.

الجدول رقم :2.2 توزيع التمويلات حسب الشعب الريفية (2010–2020)

(الوحدة: نسبة مئوية%)

الشعبة	عدد المشاريع المدعومة	نسبة التمويل من الإجمالي (%)
زراعة الحبوب	92,000	31%
تربية المواشي	48,500	16%
الأشجار المثمرة	36,200	12%
الصناعات التقليدية	25,700	9%

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول التنمية الريفية"، الجزائر، 2017.

تحليل الجدول : نلاحظ من خلال الجدول أن زراعة الحبوب تحصلت على حصة الأسد من التمويلات و ذلك لاتساع الاراضي الزراعية بالجزائر و تليها تربية المواشي في حين حصلت مشاريع الأشجار المثمرة و الصناعات التقليدية على تمويلات محتشمة .

الشكل رقم 1.2: نسبة تمويل الشعب الريفية

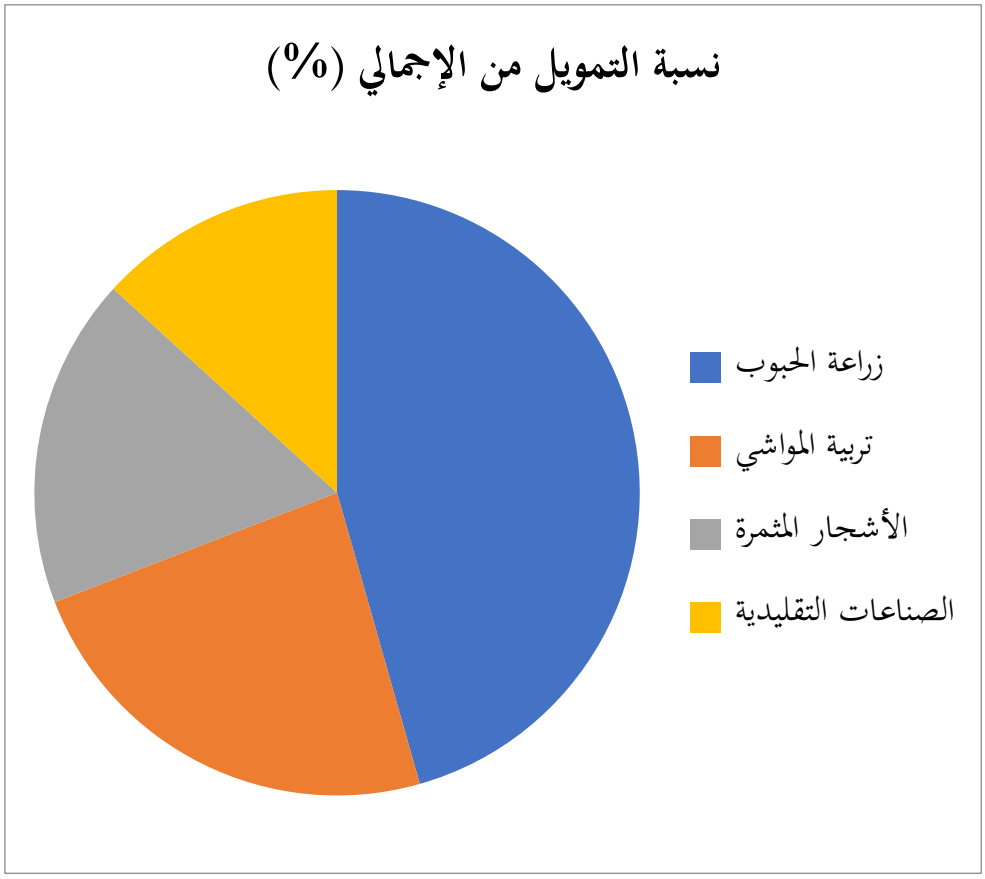

المصدر : من إعداد الطالبين استنادا إلى الجدول أعلاه

2. *دعم البنية التحتية الاقتصادية للمشاريع*

- ربط المستثمرات الريفية بالكهرباء والماء.
- تحسين مسالك النقل نحو المناطق الريفية المنتجة.

المطلب الثالث: تحديث السياسات الريفية واعتماد الرقمنة (2020–2024)

لقد اتجهت الجزائر خلال هذه الفترة نحو رقمنة القطاع مما سهل عليها الرقابة و تسهيل المعاملات و قد ظهر ذلك من خلال :

1. *رقمنه التمويلات وتشديد الرقابة*

- إدراج منصة رقمية لتسيير ملفات الدعم عبر موقع وزارة الفلاحة.
- فرض شروط جديدة للحصول على التمويلات، منها إعداد دراسة جدوى دقيقة ومرافقة تقنية.

2. تطور التمويلات المقدّمة عبر "قرض الرفيق"

قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

المستفيدون من هذا القرض هم:

- المزارعين والمربين، على شكل فرديً أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات.
- المزارع النموذجية.
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

استفاد حوالي 16 ألف فلاح من التمويل ضمن قرض "الرفيق", الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" برسم الموسم الفلاحي الحالي 2022 /2023

في حين استفاد أكثر من 199 ألف فلاح من تمويلات في إطار قرض "الرفيق"، الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"، برسم الموسم الفلاحي الحالي 2024/2023. [67]

- ما يلاحظ أنه هناك قفزة نوعية في عدد المستفيدين من التمويلات المقدمة خلال الموسمية مما يعكس توسعا ملحوظا في دعم المشاريع الريفية.

3. الملاحظات الختامية

- السياسات الريفية عرفت تحسنا تدريجيا من حيث الهيكلة والتمويل.
- التحديات لا تزال قائمة، خاصة على مستوى مرافقة المشاريع ومتابعتها بعد التمويل.

[67] https://www.aps.dz/ar/algerie/tag

المبحث الثاني: التحليل الكمي لتطور المشاريع الريفية المدعومة في الجزائر (1990–2024)

تمهيد:

يشكل تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالمشاريع الريفية المدعومة من الدولة أداة أساسية لفهم مدى نجاعة السياسات التمويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. في هذا المبحث، نعرض تطور عدد المشاريع، حجم التمويل، ونسب التغطية حسب الولايات والأنشطة.

المطلب الأول: تطور عدد المشاريع الريفية الممولة (1990–2024)

لقد شهد تزايد عدد المشاريع الريفية خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا و هذا ما سنتطرق له في الجدول الموالي

1. *عدد المشاريع حسب الفترات*

جدول رقم 3.2 : عدد المشاريع الريفية الممولة حسب الفترات الزمنية[68] الوحدة (مشروع)

الفترة الزمنية	عدد المشاريع الممولة
1990-1999	38 500
2000-2009	180 000
2010-2020	305 600
2021-2024	297 800
المجموع	**821 900**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "إحصائيات المشاريع الريفية الممولة"، الجزائر، 2024.

[68] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "إحصائيات المشاريع الريفية الممولة"، الجزائر، 2024.

تحليل الجدول

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال فترة التسعينات إلى غاية نهايتها عدد محتشم للمشاريع الممولة و يعود ذلك إلى الفترة الصعبة التي مرت بها الجزائر ,في حين انه شهدت الفترة ما بعد سنة 2000 قفزة نوعية بفضل المخططات الوطنية مثل PNDA وPADR، مع تزايد متصاعد ملحوظ ما بعد 2020 بسبب رقمنه التمويل وتوسيع الوعاء البنكي.

2. *تطور المشاريع حسب النشاط*

يوضح الجدول الموالي مدى تطور المشاريع الريفية حسب النشاط الممارس .

جدول رقم 4.2: توزيع المشاريع الريفية حسب النشاط (2020–2024)[69] (الوحدة :%)

نوع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)
زراعة الحبوب	72 100	24.2%
تربية الأبقار والأغنام	64 500	21.7%
الأشجار المثمرة	49 600	16.6%
الحرف والصناعات	32 400	10.9%
الصناعات الغذائية	23 100	7.7%
أنشطة أخرى	56 100	18.9%
المجموع	**197 800**	**100%**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، "التقرير الوطني للنشاطات الفلاحية"، الجزائر، 2024.

[69] الديوان الوطني للإحصائيات، "التقرير الوطني للنشاطات الفلاحية"، الجزائر، 2024.

تحليل الجدول

نلاحظ أن زراعة الحبوب و تربية الابقار و المواشي تستحوذ على الحصة لعدد المشاريع و ذلك لاتساع المساحات الزراعية.

الشكل رقم 2.2 :توزيع نسب المشاريع الريفية حسب النشاط الممارس

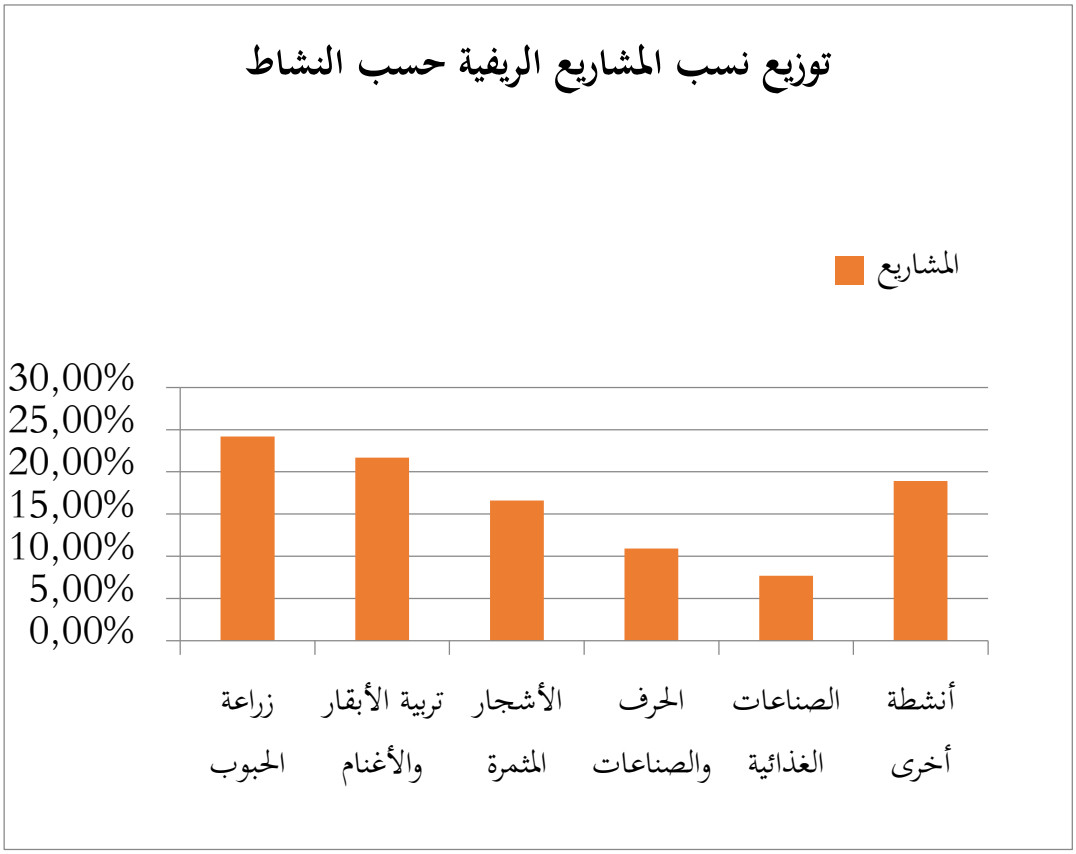

المطلب الثاني: تحليل تمويل المشاريع الريفية

شهد تمويل المشاريع الريفية في الجزائر خلال الفترة 2015–2021 تطورًا كبيرًا في السياسات والآليات، مع زيادة ملحوظة في حجم الدعم المالي وعدد المستفيدين.

جدول رقم 5.2 :جدول تلخيصي لأهم إحصائيات القطاع الفلاحي ودعم المشاريع الريفية في الجزائر (2015–2021) (الوحدة :قيم عددية)

2015	2021	المؤشر الرئيسي	ملاحظات
48.1	48.1	المساحة الفلاحية الإجمالية (مليون هكتار)	ثبات في إجمالي المساحة الفلاحية
8.5	8.5	المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	منها 5.7 للخواص و2.8 للدولة
1 200 000	1 430 000	المساحات المسقية	حيث بلغت تقريباً سنة 2000 (350 ألف هكتار)
639	897.6	المساحات بأنظمة السقي المقتصد (ألف هكتار)	تطور ملحوظ في استخدام أنظمة السقي الحديثة
1 203 869	1 260 000	عدد المستثمرات الفلاحية	50% أقل من 20 هكتار، 26% أقل من 10 هكتار
-	14.1	نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي (%)	بلغت 14.1% سنة 2020
-	3491.2	قيمة الإنتاج الفلاحي (مليار دج)	أي ما يعادل 25.6 مليار دولار
-	1 180 205	عدد الفلاحين المسجلين	على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة
-	2.6	التشغيل الفلاحي (مليون عامل)	حوالي 20% من اليد العاملة الوطنية
37.6	43.9	إنتاج الحبوب (مليون قنطار)	نمو 17% بين 2015 و2020

ملاحظات	المؤشر الرئيسي	2021	2015
نمو 32% بين 2015 و2020	إنتاج البقوليات الجافة (ألف قنطار)	1 200	874
نمو 3%	إنتاج البطاطا (مليون قنطار)	46.6	45.4
نمو 16%	إنتاج التمور (مليون قنطار)	11	9.9
نمو 13% بين الفترتين	إنتاج الحليب الطازج (مليار لتر)	3.5	3.1
نمو 21% بين الفترتين	إنتاج اللحوم الحمراء (مليون قنطار)	5.3	4.4
نمو 9% بين 2015 و2020	إنتاج اللحوم البيضاء (مليون قنطار)	5.4	4.9
هدف300 000هكتار بحلول 2024	المساحة المزروعة بالذرة الصفراء (هكتار)	25 000	79
لفائدة 22 700مستفيد	مساحة الأراضي المستصلحة بالامتياز (ألف هكتار)	960	-
لمساحة 2 131 729 هكتار	عدد عقود الامتياز المسلمة	185 500	-
مساحة 1 200 000هكتار	عدد المستفيدين من الحيازة العقارية	139 918	-
غرس 27.34 مليون شجيرة منذ 2019	مساحة الغابات المشجرة (ألف هكتار)	109.2	-
متوسط 2016–2020	نسبة النمو الفلاحي متوسط %))	2	-

المصدر: https://glorioussalgeria.dz/Ar/

تحليل الجدول :

- لقد شرع القطاع خلال الفترة الأخيرة في تحقيق اهداف التنمية، بناء على متطلبات المرحلة و تماشيا مع الرهانات الحالية و المستقبلية من خلال تجسيد البرامج التي تكتسي طابع الأولوية ويتعلق ألأمر بتطوير الزراعات ذات الطابع الإستراتيجي كما هو الحال بمحاصيل الحبوب، لاسيما القمح الصلب و اللين منها و البقوليات و الحليب و اللحوم و الزراعات الزيتية و العلفية و السكرية التي نتطلع إلى تنميتها، بقدر الإمكان، بغية تقليص الواردات و تحقيق توازن الميزان التجاري الفلاحي، على وجه الخصوص، و الوطني، على العموم .[70]و يمكن تلخيص الفترة الممتدة ما بين 2015-2021 على النحو التالي :
- تقليص واردات بذور البطاطا بحوالي 50% بين 2015 و2020.
- تم تطوير الزراعات الاستراتيجية مثل القمح، الذرة، السلجم الزيتي، والبقوليات.
- تم منح 74 غابة ترفيهية ضمن 35 ولاية.
- تم استرجاع أكثر من 750 000 هكتار من الأراضي غير المستغلة.
- تم تسجيل تطور كبير في دعم المشاريع الريفية من خلال برامج الاستصلاح، الامتياز، الحيازة، ودعم الاستثمار في الجنوب.

المطلب الثالث: مقارنة بين نسب تغطية الإنتاج الريفي للحاجيات الوطنية

يعتبر القطاع الريفي في الجزائر من الركائز الأساسية لتحقيق الاكتفاء الغذائي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، و هذا لما تملكه من مقومات طبيعية وبشرية. غير أن مساهمة هذا القطاع في تغطية الحاجيات الوطنية من المنتجات الزراعية ظلت متفاوتة ، متأثرة بجملة من العوامل الهيكلية والسياسات الاقتصادية المتبعة.

وعليه، فإن تحليل نسب تغطية الإنتاج الريفي للحاجيات الوطنية خلال الفترة الأخيرة يبرز التحولات التي شهدها الاقتصاد الريفي، و مدى مساهمته في تقييم فعالية البرامج التنموية الموجهة للمناطق الريفية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بالأمن الغذائي والتغيرات المناخية.

- *مقارنة تغطية بعض الشعب الغذائية*

الجدول الموالي يبرز التفاوت بين مختلف الشعب الغذائية .

[70] https://gloriousalgeria.dz/Ar/

جدول رقم 6.2: نسب تغطية الإنتاج الوطني من أهم الشعب الريفية (2023)[71] (الوحدة:%)

الشعبة	نسبة التغطية الوطنية (%)	تطور منذ 2000 (%)
الحبوب	37%	+12%
اللحوم الحمراء	72%	+28%
الحليب ومشتقاته	53%	+21%
الخضر والفواكه	91%	+34%
الزيوت النباتية	6%	-1%

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "التقرير السنوي للقطاع"، 2023، **www.madrp.gov.dz**. – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الأمن الغذائي في الجزائر"، 2024، **www.cnes.dz**

تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول بالرغم من التطور المعتبر في بعض الشعب، إلا أن الجزائر ما تزال تعتمد على الاستيراد في شعب استراتيجية مثل الحبوب والزيوت، ما يشير إلى الحاجة لمراجعة السياسات التمويلية الموجهة لتلك القطاعات.

المبحث الثالث: أثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الريفية والتنمية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر تقييم الأثر التنموي للمشاريع الريفية المدعومة أحد أهم مؤشرات نجاح السياسات العمومية، حيث يقاس من خلال مساهمتها في التشغيل، تحسين مستويات المعيشة، وتثبيت السكان في أوساطهم الريفية. سنعالج هذه الأبعاد عبر ثلاث مطالب رئيسية.

المطلب الأول :تطور المشاريع الريفية خلال الفترة (1990-2024)

[71] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "التقرير السنوي للقطاع"، 2023، www.madrp.gov.dz. – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الأمن الغذائي في الجزائر"، 2024، www.cnes.dz.

المشاريع الريفية المدعومة في الجزائر وتطورها بين 1990-2024

نوع المشروع	مظاهر التطور الرئيسية	طبيعة الدعم الحكومي
المشاريع الزراعية (الحبوب، الزيتون، الأشجار المثمرة)	– زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة تقارب 60% بين 2000 و2020 – توسع المساحات المزروعة بالزيتون بنسبة 45%	– دعم مالي مباشر عبر صندوق التنمية الريفية – تخفيض الضرائب والرسوم – توفير معدات وعتاد فني
تربية المواشي والنحل والدواجن	– ارتفاع إنتاج العسل من 1 500طن (2000) إلى 4 800 طن (2020) – نمو مشاريع تربية الأبقار في الهضاب العليا	–إعانات لاقتناء رؤوس المواشي – قروض مدعمة من CNMA وBADR – تكوين في تربية النحل
الحرف والصناعات التقليدية	–خلق أكثر من 330 000 منصب شغل في القطاع الحرفي بين 2005 و2020 – بروز علامات محلية للزرابي والمنتجات الجلدية	–تمويل من ANART – دعم المعارض والتكوين – إعفاءات جبائية
المشاريع الغابية والبيئية	–تشجير أكثر من 1.2 مليون هكتار منذ 2000 – إدماج 30 000 عامل ريفي في الاقتصاد الغابي	– برامج تشجير واسعة (PNT، الاقتصاد الغابي) – دعم استغلال الفلين والأعشاب الطبية

نوع المشروع	مظاهر التطور الرئيسية	طبيعة الدعم الحكومي
		– إدماج سكان الغابات
مشاريع النساء الريفيات	– إنشاء أكثر من 5 000 تعاونية نسائية في الريف – مشاركة نسائية متزايدة في الاقتصاد المحلي	–دعم من وزارة التضامن الوطني – برامج موجهة (القروض المصغرة، التعاونيات) – تكوينات في الصناعات الغذائية
التعاونيات الفلاحية	– تضاعف عدد التعاونيات من 650 (2005) إلى أكثر من2 000(2022) – تحسين فعالية توزيع المنتجات	–دعم إداري ومالي للتنظيمات الجماعية – تسهيلات في التسويق والعتاد – ربط بالشبكات اللوجستية
مشاريع الشباب(**ANSEJ**، **CNAC**، **ANGEM**)	– تمويل أكثر من 50 000 مشروع شبابي ريفي بين 2010 و2022 – انخفاض البطالة في بعض المناطق الريفية بنسبة 10%	– تمويل بدون فوائد أو بفوائد منخفضة – مرافقة إدارية وفنية – تخصيص أراضي في بعض المناطق

تحليل الجدول :

- المشاريع الزراعية: نسبة زيادة الإنتاج 60% بين 2000 و2020 ، مع توسع ملحوظ في الزيتون والأشجار المثمرة، وهو قطاع يشكل العمود الفقري للتنمية الريفية.

- تربية المواشي والنحل: الزيادة في إنتاج العسل من 1 500 طن إلى 4 800 طن تعكس نجاح برامج الدعم والتكوين، خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب.
- الحرف والصناعات التقليدية: خلق 330 ألف فرصة عمل خلال 15 سنة يعكس أهمية هذا القطاع في تنشيط الاقتصاد الريفي، لكن التحديات مستمرة في الاستدامة والتوسع.
- المشاريع الغابية: تشجير أكثر من مليون هكتار وإدماج آلاف العمال الريفيين يساهم في التوازن البيئي ومكافحة التصحر.
- مشاريع النساء الريفيات: التوسع في التعاونيات النسائية يعزز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية. التعاونيات الفلاحية: تضاعف عدد التعاونيات وتحسين التوزيع يعكس نجاح الدعم المالي.
- مشاريع الشباب: تمويل أكثر من 50 ألف مشروع شبابي وخفض البطالة مؤشر إيجابي على دور هذه البرامج في تنشيط الاقتصاد الريفي وتمكين الشباب.

المطلب الثاني: أثر المشاريع الريفية على التشغيل وتقليص البطالة و مدى تأثيرها على تطور متوسط الدخل الشهري للمستفيدين

تشكل البطالة، في الوسط الريفي، إحدى التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، لما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية عميقة. و لهذا، برزت المشاريع الريفية كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، وخلق فرص عمل مستدامة لسكان المناطق النائية.

لقد ساهمت البرامج التنموية والتمويلات الموجهة للريف في إطلاق العديد من المبادرات الإنتاجية التي ساعدت على إدماج الشباب والنساء في سوق العمل، وتقليص معدلات البطالة، ولو بشكل بسيط .

أولا: مساهمة المشاريع الريفية في خلق مناصب العمل

لقد ساهمت المشاريع الريفية في خلق مناصب الشغل بشكل ملحوظ .و الجدول التالي يبين مدى تأثير هذه المشاريع في دفع عجلة التشغيل

جدول رقم 7.2 :جدول تفصيلي يحتوي على بيانات حول عدد مناصب الشغل الريفية المستحدثة في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة (2014–2024) (الوحدة:منصب)

السنة	عدد مناصب الشغل الريفية المستحدثة	ملاحظات رئيسية
2014	25 000	بداية توسع برامج الإدماج المهني والاجتماعي في المناطق الريفية
2015	28 500	دعم متزايد للمشاريع الريفية، زيادة في فرص العمل الزراعية
2016	35 000	إدماج مستفيدين من برامج التكوين المهني، دعم قروض المشاريع الصغيرة
2017	40 000	زيادة في فرص العمل في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية
2018	45 000	توسع في برامج دعم الشباب والمرأة في الريف
2019	50 000	مشاريع كبرى في الجنوب، دعم متزايد للاستثمار الفلاحي
2020	55 000	استمرار دعم المشاريع الريفية رغم جائحة كورونا، برامج تمويل جديدة
2021	70 000	ارتفاع ملحوظ في مناصب الشغل نتيجة مشاريع استصلاح الأراضي وبرامج التكوين
2022	85 000	دعم مشاريع الطاقة المتجددة والبيئة في الريف، زيادة فرص العمل في الخدمات الريفية
2023	100 000	إدماج أكثر من 320,000 مستفيد في مناصب عمل دائمة، ارتفاع في نسب التوظيف في القطاع الخاص
2024*	110 000	خلق 185 402 منصب عمل جديد في إطار الآلية الاقتصادية، بنسبة

السنة	عدد مناصب الشغل الريفية المستحدثة	ملاحظات رئيسية
		زيادة 19% مقارنة بسنة 2023

* البيانات الخاصة بـ 2024 تقديرية بناءً على التقارير النصف سنوية.

المصدر : استنادا إلى تقارير وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وكالة الأنباء الجزائرية **APS**، والديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 3.2 : أعمدة بيانية لعدد مناصب الشغل الريفية المستحدثة في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة (2014–2024)

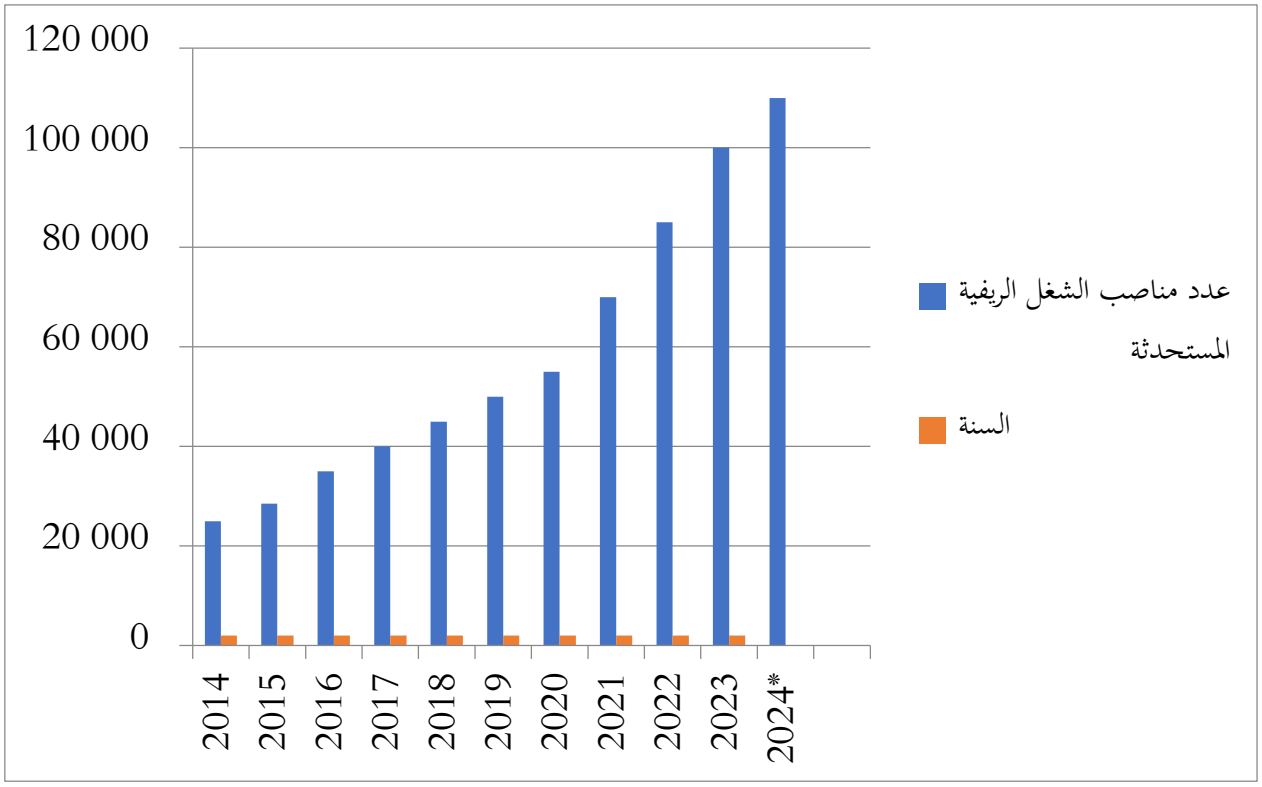

المصدر : من إنجاز الطالبين استنادا على الجدول أعلاه

تحليل الشكل البياني: من خلال الشكل نلاحظ

- زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل الريفية المستحدثة، مع تسارع واضح من 2021 فصاعدًا نتيجة دعم مشاريع استصلاح الأراضي والطاقة المتجددة.
- نسبة كبيرة من فرص العمل الجديدة تركزت في القطاع الخاص، خاصة في الزراعة والصناعات الغذائية والخدمات الريفية.
- برامج التكوين المهني ودعم الشباب والمرأة أسهمت بشكل فعال في رفع نسب الإدماج المهني في الريف.

ثانيا : أثر دعم المشاريع الريفية على تخفيض نسب البطالة في المناطق الريفية

جدول رقم 8.2 :جدول إحصائي لمعدل البطالة في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة (2014–2023) مع التركيز على المناطق الريفية الوحدة (نسبة مئوية)

السنة	معدل البطالة الكلي (%)	معدل البطالة في المناطق الريفية (%)	ملاحظات رئيسية
2014	11.0	9.0	ارتفاع نسبي في البطالة، خاصة بين الشباب والنساء في الريف
2015	11.2	9.2	استمرار ارتفاع البطالة في صفوف الشباب والنساء، مع تفاوت بين المناطق الحضرية والريفية
2016	11.5	9.5	برامج دعم المشاريع الريفية بدأت تؤثر تدريجياً على خفض البطالة
2017	11.0	9.0	تحسن طفيف في البطالة الريفية مع توسع برامج التكوين المهني
2018	10.5	8.5	استمرار انخفاض البطالة الريفية بفضل دعم المشاريع الريفية
2019	10.0	8.0	زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية

السنة	معدل البطالة الكلي (%)	معدل البطالة في المناطق الريفية (%)	ملاحظات رئيسية
2020	12.0	9.5	تأثير جائحة كورونا على سوق العمل، ارتفاع مؤقت في البطالة
2021	11.0	8.7	تعافي تدريجي لسوق العمل الريفي، برامج تمويل جديدة للمشاريع
2022	12.35	9.0	ارتفاع طفيف بسبب عوامل اقتصادية، مع دعم مستمر للمشاريع الريفية
2023	11.70	8.5	انخفاض ملحوظ في البطالة الريفية بفضل دعم المشاريع وبرامج الإدماج

المصدر : مستخلص من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة العمل والتشغيل

ملاحظات على الجدول :

- نلاحظ ان معدل البطالة في المناطق الريفية أقل منه في الحضر، لكنه يبقى مرتفعًا نسبيًا بين النساء والشباب.
- دعم المشاريع الريفية وبرامج التكوين والإدماج المهني ساهمت في خفض البطالة الريفية بنحو 0.5% إلى 1% سنويًا في عدة سنوات.
- جائحة كورونا أثرت مؤقتًا على سوق العمل، مع ارتفاع في البطالة عام 2020، تلاها تعافي تدريجي.

الشكل البياني رقم 4.2 تطور معدل البطالة في المناطق الريفية خلال (2014-2024)

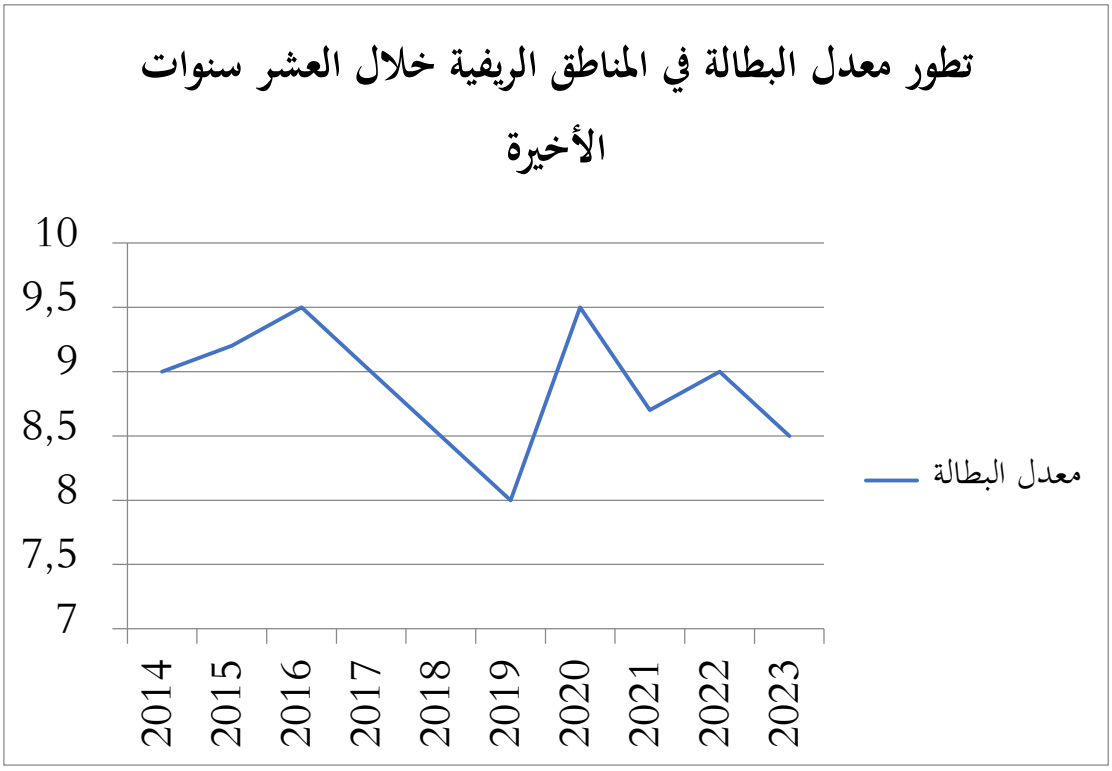

المصدر :من إنشاء الطالبين استنادا على البيانات الموجودة في الجدول أعلاه

تحليل الرسم البياني :

1. نلاحظ أنه هناك استقرار نسبي في البداية (2014–2016) حيث :

- يبدأ المنحنى عند معدل بطالة يقارب 9% في 2014، مع ارتفاع طفيف إلى حوالي 9.5% في 2016.
- هذا يعكس استمرار التحديات في سوق العمل الريفي رغم بداية تطبيق بعض برامج الدعم.

2. من خلال المنحنى نلاحظ انخفاض ملحوظ (2017–2019) حيث

- يلاحظ هبوط تدريجي من 9% في 2017 إلى حوالي 8% في 2019.
- هذا الانخفاض يرتبط بتوسع برامج دعم المشاريع الريفية، التكوين المهني، وتحفيز الاستثمار الفلاحي، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة.

3. ارتفاع مفاجئ خلال سنة (2020)

- يعود المنحنى للارتفاع بشكل حاد إلى 9.5% في 2020.

- هذا الارتفاع مرتبط بتأثير جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت سلبًا على الاقتصاد الريفي، وأدت إلى فقدان العديد من فرص العمل المؤقتة والدائمة.

4. تعافي تدريجي (2021–2023)

- بعد الصدمة في 2020، ينخفض معدل البطالة مجددًا إلى 8.5% في 2023.
- يعود ذلك إلى استئناف برامج دعم المشاريع، التكوين والتشغيل، وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيًا، خاصة في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

استنتاجات عامة من خلال تحليل المنحنى

- رغم بعض التقلبات، فإن المنحى العام لمعدل البطالة في الريف يتجه نحو الانخفاض التدريجي، خاصة مع استمرار برامج الدعم الريفي.
- التأثر بالأزمات: الأزمات الكبرى مثل جائحة كورونا تؤثر بشكل واضح ومباشر على سوق العمل الريفي، لكن التعافي يكون سريعًا نسبيًا مع تدخل الدولة.
- أهمية دعم المشاريع: كلما زاد حجم الدعم للمشاريع الريفية والتكوين المهني، كلما انعكس ذلك إيجابيًا على خفض معدل البطالة الريفية.
- استقرار نسبي في السنوات الأخيرة: معدل البطالة الريفية استقر عند حدود 8.5% في 2023، وهو أقل من المعدلات المسجلة في بداية الفترة المدروسة.

ثالثا : متوسط الدخل الشهري للمستفيدين

الجدول الموالي يبين مدى تطور حجم الدعم المالي و كذا الدخل الشهري للمستفيدين من برامج الدعم الحكومي للمشاريع الريفية

جدول رقم 9.2: تطور حجم الدعم المالي و متوسط الدخل الشهري للمستفيدين من برامج الدعم الحكومي (دج/شهر) الوحدة(مليار دج ,دج)

السنة	حجم الدعم المالي للمشاريع الريفية (مليار دج)	متوسط الدخل الشهري للمستفيد (دج)	الملاحظات
2014	30	15 000	بداية توسع برامج التمويل

			الفلاحي، دعم محدود نسبيًا
2015	40	17 000	زيادة في قروض بنك الفلاحة، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
2016	50	19 500	إطلاق برامج قروض جديدة مثل "قرض التحدي" و"قرض الرفيق"
2017	60	21 000	ارتفاع ملحوظ في التمويل، توسع في عدد المشاريع المدعومة
2018	75	23 000	دعم متزايد للمشاريع الزراعية والصناعات الغذائية الريفية
2019	85	25 000	تحسين آليات التمويل، زيادة نسبة نجاح المشاريع
2020	90	26 500	استمرار الدعم رغم جائحة كورونا، برامج تمويل موسعة
2021	110	28 000	دعم استثنائي للمشاريع الريفية، رفع أسعار شراء الحبوب
2022	130	32 000	زيادة ملحوظة في التمويل، دعم مشاريع الطاقة المتجددة والزراعات الاستراتيجية

2023	150	36 000	دعم مكثف للمشاريع الريفية، برامج تكوين وإدماج مهني	*البيانات الخاصة بـ 2024 تقديرية بناءً على التقارير النصف سنوية.
2024*	172	40 000	رفع أسعار شراء المحاصيل، دعم السكن الريفي، تمويل مشاريع كبرى	

المصدر :جمع المعلومات عن تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

تحليل الجدول:

- يظهر الجدول زيادة مستمرة في متوسط الدخل الشهري للمستفيدين من دعم المشاريع الريفية، مع تسارع في الدخل بعد 2018 نتيجة توسع البرامج وتحسين آليات التمويل.
- حجم الدعم المالي ارتفع بشكل كبير من 30 مليار دج في 2014 إلى حوالي 172 مليار دج في 2024، ما ساهم في رفع دخل المستفيدين وتحسين مستوى معيشتهم.
- دعم السكن الريفي وبرامج رفع أسعار شراء المحاصيل في السنوات الأخيرة كان له أثر مباشر على تحسين الدخل والاستقرار الاقتصادي للمستفيدين.
- الشكل رقم 5.2 :أعمدة بيانية تطور حجم الدعم المالي و متوسط الدخل الشهري للمستفيدين برامج الدعم الحكومي

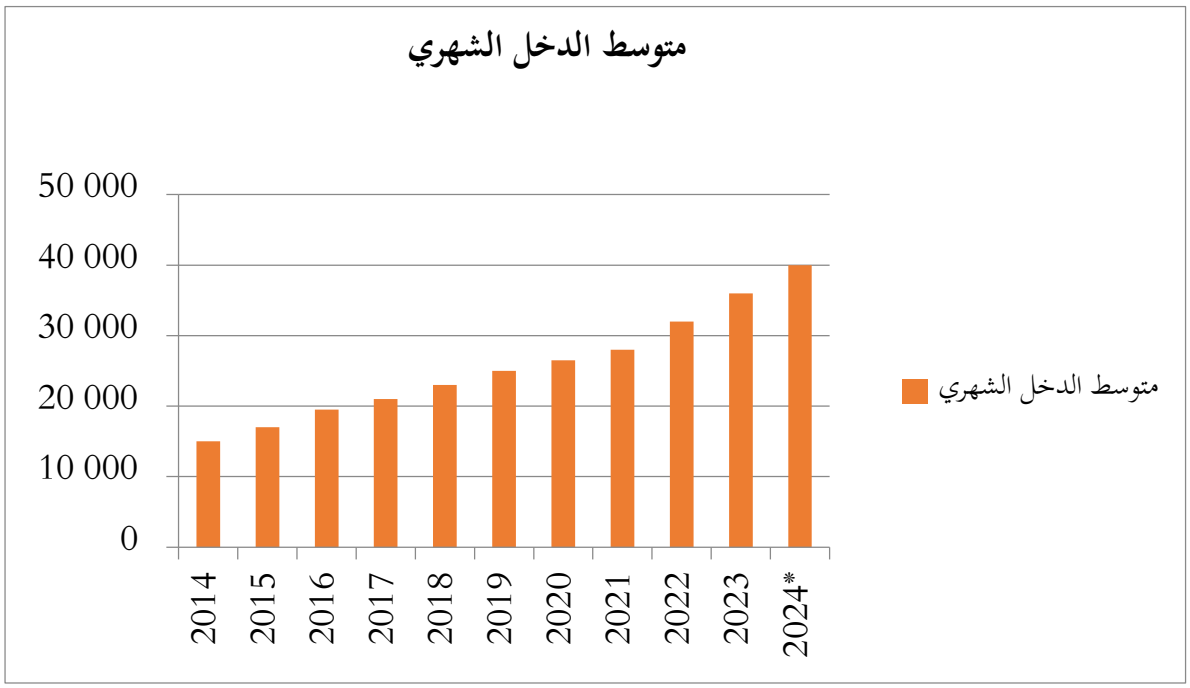

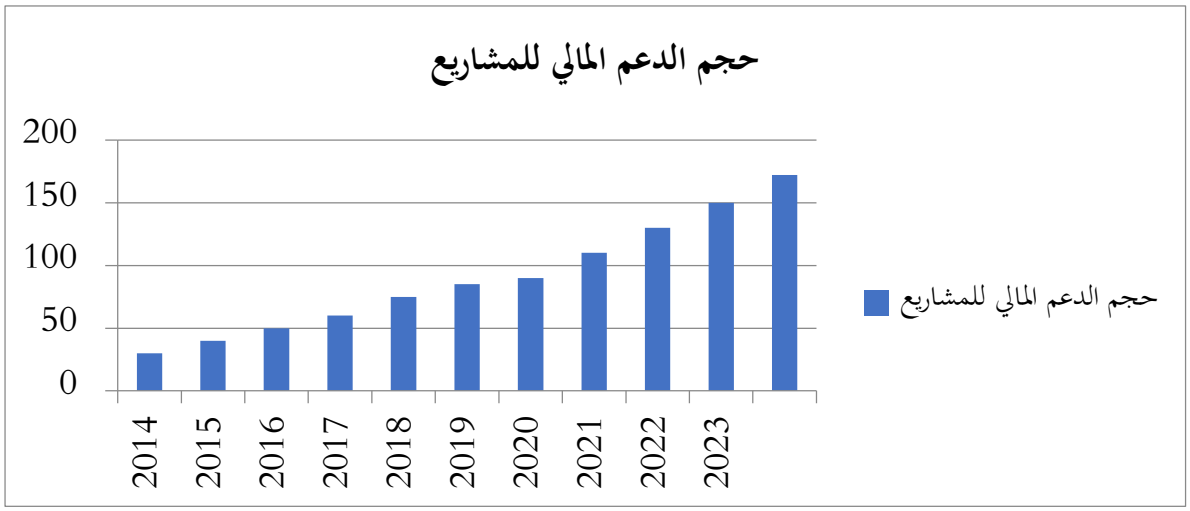

المصدر :من إنجاز الطالبين بالاستعانة بالجدول أعلاه

تحليل المنحنيات:

1- بالنسبة لمنحنى متوسط الدخل الشهري للمستفيدين من الدعم الحكومي

- نلاحظ اتجاه تصاعدي واضح ومستمر, حيث يبدأ متوسط الدخل الشهري عند 15 000 دج في 2014، ويتصاعد تدريجيًا ليصل إلى 40 000 دج في 2024، أي أكثر من ضعف الدخل خلال

عشر سنوات.

هذا يعكس تحسنًا مستدامًا في دخل الفلاحين والحرفيين نتيجة الدعم المالي المستمر.

- تسارع النمو بعد 2018,إذ يلاحظ أن معدل الزيادة في متوسط الدخل يتسارع بعد 2018، حيث يرتفع من 000 23 دج إلى 000 40 دج خلال 6 سنوات فقط، ما يشير إلى فعالية أكبر لبرامج الدعم، وربما تحسين في نوعية القروض والتمويلات المقدمة.
- تأثير جائحة كورونا (2020) ,حيث رغم الظروف الاقتصادية الصعبة في 2020 التي مر بها العالم ، و نخص بالذكر الجزائر إلا أنه لم يتوقف ارتفاع الدخل، بل استمر بزيادة طفيفة (من 000 25 إلى 500 26 دج)، مما يدل على مرونة القطاع الريفي وقدرته على الصمود بدعم من الدولة.

2- بالنسبة لمنحنى حجم الدعم المالي للمشاريع الريفية

- ما يلاحظ على المنحنى زيادة مستمرة وكبيرة حيث ارتفع الدعم المالي من 30 مليار دج في 2014 إلى 172 مليار دج في 2024، أي زيادة بأكثر من خمسة أضعاف خلال العقد.

هذا يعكس التزامًا حكوميًا متزايدًا بتطوير القطاع الريفي وتحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين.

- تسارع الدعم بعد 2019:يظهر منحنى الدعم المالي تسارعًا ملحوظًا بعد 2019، مع قفزات كبيرة في 2021 و2024، حيث وصل الدعم إلى 110 مليار دج و172 مليار دج على التوالي.

هذا قد يكون مرتبطًا بسياسات رفع أسعار شراء المحاصيل، ودعم السكن الريفي، وتمويل مشاريع كبرى، بالإضافة إلى تعافي الاقتصاد بعد جائحة كورونا.

العلاقة بين منحنيي الدخل والدعم المالي

العلاقة طردية قوية: إذ يتضح من المنحنيين أن زيادة الدعم المالي تصاحبها زيادة في متوسط الدخل، مما يؤكد أن التمويل الفعال هو المحرك الأساسي لتحسين دخل المستفيدين.

كل قفزة في الدعم المالي تتبعها قفزة في الدخل، خاصة في الفترات 2016–2017، 2021–2022، و2023–2024.

رابعا : أثر دعم المشاريع الريفية على تطور مؤشرات المعيشة في الأرياف

- توسع الربط بشبكات الكهرباء بنسبة 92% في المناطق الريفية المأهولة.

- تحسن الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم بنسبة تفوق 70% .[72]
- تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية كبرامج التنمية الريفية المتكاملة وغيرها من البرامج ركزت على تطوير البنية التحتية في الريف، مثل الطرق، الكهرباء، المياه، والصرف الصحي. هذا التحسن سهل وصول الخدمات الأساسية للسكان، ورفع من جودة حياتهم اليومية.[73]
- تأمين الرعاية الصحية والتعليم حيث ساهمت المشاريع الريفية في تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، حيث تم بناء وتجهيز مراكز صحية ومدارس في مناطق ريفية نائية. هذا ساعد على تقليل الهجرة من الريف إلى المدن، وحافظ على استقرار الأسر الريفية.[74]

المطلب الثالث: أثر الدعم للمشاريع الريفية على تثبيت السكان وتقليص النزوح الريفي

شهدت المناطق الريفية في الجزائر، خاصة خلال العقود الماضية، موجة من النزوح الريفي، نتيجة تراجع ظروف العيش وغياب فرص العمل و نقص الخدمات الأساسية, و لهذا كان لزاما على الدولة إيلاء الاهتمام بهذا الجانب من خلال تقديم الدعم للمشاريع الريفية من خلال برامج التمويل والتنمية المحلية، بهدف تحسين جودة الحياة تثبيت السكان في بيئاتهم. وقد أصبح هذا الدعم أداة استراتيجية لتقليص الفوارق ، وتحفيز التنمية المتوازنة، من خلال توفير مصادر دخل محلية، وتعزيز الشعور بالاستقرار والانتماء لدى سكان الريف.

1. تغيرات السكان في المناطق الريفية

و الجدول الموالي يوضح تطور نسبة السكان الريفيين خلال هذه الفترة .

الجدول رقم 10.2 :تطور معدل نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان خلال الفترة(1990 – 1999) (الوحدة %)

[72] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "تقرير التوازن الجهوي"، 2023.

[73] فاروق أوشن ,عدوان رشيد, آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة , مجلة الاقتصاد الصناعي, العدد 12(3)جوان 2017,الجزائر,ص:414

[74] المرجع نفسه ,ص:415

السنة	عدد السكان الريفيين (بالمليون)	نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان (%)
1990	12.15	47.92
1991	12.24	47.13
1992	12.31	46.34
1993	12.37	45.56
1994	12.42	44.78
1995	12.47	44.00
1996	12.52	43.23
1997	12.56	42.46
1998	12.59	41.70
1999	12.62	41.50

https://data.worldbank.org/assets/images/placeholder.png

تحليل الجدول:

1. تشير البيانات إلى تراجع مستمر في نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان خلال التسعينيات، مما يعكس التوجه نحو المدن الحضرية وزيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية.

2. معدل النمو السكاني السنوي في المناطق الريفية شهد انخفاضًا تدريجيًا، وهذا قد يعود إلى عوامل مثل الهجرة الريفية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة.

.3ميز هذه الفترة بدعم بسيط، غير منتظم، دون آليات تمويل مؤسساتي .

الشكل رقم 6.2 : تطور نسبة سكان الريف من إجمالي السكان خلال الفترة (1990-1999

(الوحدة :%)

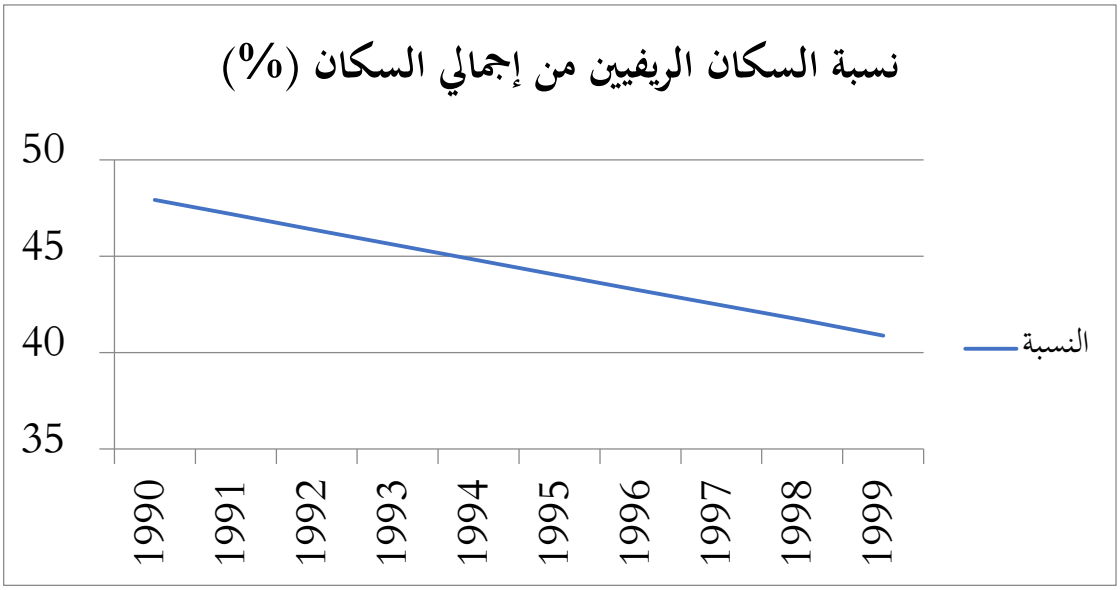

المصدر : من إعداد الطالبين من خلال الجدول السابق

الجدول رقم 11.2 :تطور نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 – 2023 الوحدة (%)

السنوات	نسبة سكان الريف من إجمالي السكان
2000	40.081
2001	39.288
2002	38.499
2003	37.716

36.939	2004
36.17	2005
35.407	2006
34.652	2007
33.903	2008
33.174	2009
32.46	2010
31.764	2011
31.085	2012
30.424	2013
29.779	2014
29.152	2015
28.541	2016
27.948	2017
27.371	2018
26.811	2019
26.267	2020
25.739	2021
25.228	2022
24.732	2023

https://data.worldbank.org/assets/images/placeholder.png

ملاحظات على الجدول :

نلاحظ من خلال الجدول تراجع مستمر لنسبة السكان الريفيين مع استقرار نوعي في عدد السكان الريفيين بداية من سنة 2015 .

تحليل الجدول : من خلا ل ملاحظات الجدول نجد أن نسبة السكان الريفيين في تراجع مستمر رغم استقرار عدد السكان منذ بداية 2015 و يمكن إرجاع ذلك إلى أنه رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أنه لازال هناك تحديات تواجه الحد من الهجرة الريفية– الحضرية، منها: تحسين جودة الحياة في الأرياف من خلال توفير البنى التحتية, خدمات تعليمية, وصحية ,وفرص عمل متكافئة مع المدن و تعزيز التنمية المستدامة من خلال تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لتنمية المناطق الريفية بشكل شامل.

الشكل رقم7.2:تطور نسبة سكان الريف من إجمالي السكان خلال الفترة (2000-2023)

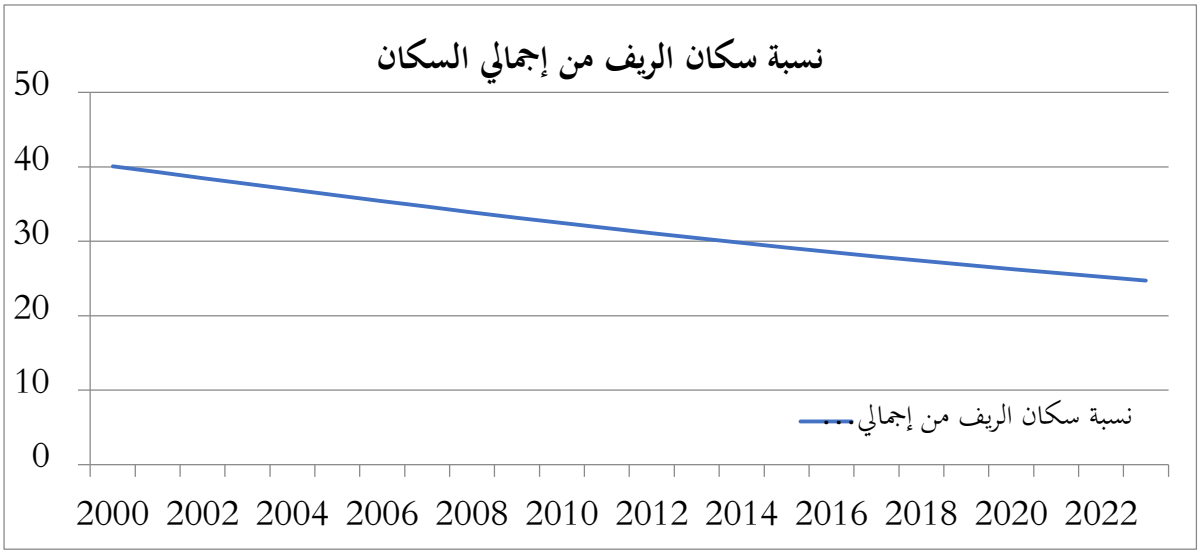

المصدر : من إعداد الطالبين من خلال الجدول السابق

2. *الحد من الهجرة الريفية*

مساهمة المشاريع الريفية للتقليل من الهجرة الريفية

- انخفضت نسبة الهجرة الريفية–الحضرية من 2.1% سنة 2008 إلى 0.9% سنة 2023.

- أبرز الأسباب: توفّر العمل، تحسن البنية التحتية، ونجاح الأنشطة المدعومة.[75]

المطلب الرابع: الحلول التي تساهم في تفعيل تمويل المشاريع الريفية في الجزائر

تمهيد:

رغم التقدم المحرز في تمويل المشاريع الريفية، لا تزال هناك معيقات بنيوية وميدانية تحد من بلوغ الأهداف التنموية المرجوة. سيتناول هذا المبحث التحديات التنظيمية والمالية، ثم نقوم بعرض تحليل SWOT شامل للوضع الحالي.

أولا: الحلول التي تساهم في فعالية التمويل الريفي

بالرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتقديم فعالية في التمويل الريفي إلا أنه واجهت تحديات و عوائق وقفت حائل دون تطوير هذه المشاريع ,منها جوانب مرتبطة بالبنية التحتية، والإطار المؤسسي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية. وأبرز هذه التحديات:

1. الحلول المتعلقة بالوسط الريفي الجزائري

يدل الاستثمار الريفي عن توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق ريفية. ومع أننا قد نجد مشاريع متوسطة الحجم في بعض الأرياف الجزائرية، إلا أن الغالب في المشاريع المتواجدة يتسم بصغر الحجم، ويرجع ذلك في الواقع إلى نزوح أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة والكبرى من الريفيين إلى المناطق الحضرية بسبب انعدام ظروف الاستثمار الملائمة في مناطقهم.

بوجه عام تتجه أنشطة الاستثمار على مستوى المناطق الريفية في المجالات التالية:

•الأنشطة الفلاحية: وهي الانشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، ومما تتضمنه زراعة الخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.

• الحرف والصناعات التقليدية المنزلية: وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.

• المشروعات ذات الطابع الحرفي: وهي في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي .

[75] وزارة السكن والعمران، "خريطة التحول العمراني والهجرة"، الجزائر، 2023.

•المشروعات القائمة على المناولة: أو ما يعرف (بالمقاولة من الباطن)سواء كانت هذه المناولة لحساب مؤسسة في منطقة ريفية أو في منطقة حضرية أو شبه حضرية.

• المؤسسات المتوسطة و صغيرة الحجم ذات الطابع الصناعي والخدمي: ومنها مؤسسات الخدمات كالنقل و الإطعام والتجارة و الوكالات السياحية، ومؤسسات الصناعات التقليدية، كصناعة الفخار والنحاس ونسج الزرابي والبرانيس والقشابيات.

إن ربط الاستثمار الريفي بالنشاط الزراعي هو ربط قاصر، فالمناطق الريفية، إلى جانب ما تتميز به من أراض زراعية وأنشطة فلاحية، تمارس فيها أنشطة عديدة في الصناعات والخدمات، بل وإن عددا من البلدان انتهج استراتيجية تحويل الصناعات إلى الأرياف (توطين ريفي)[76]

كما حولت عديد الأرياف إلى وجهات سياحية وفق النمط أو الأنماط المناسبة لكل منطقة، فنجد محطات الاستجمام والاستكشاف محطات للتزحلق على الثلج، محطات علاجية بالمياه المعدنية وغيرها. وضمن كل نشاط من هذه الأنشطة هناك مكانا للاستثمار الأصغر.

يواجه تطوير الاستثمار الريفي بالجزائر تحديات عديد ة ومتنوعة الطبيعة، فإلى جانب التحديات العامة التي

يخضع لها الاستثمار عموما، هناك تحديات خاصة ترتبط بالاستثمار في مناطق ريفية، وإن كانت غير متجانسة ومتفاوتة الحدة من منطقة إلى أخرى، لاسيما من حيث طبيعة تضاريسها ومناخها ومستوى تشتت عمرانها، وكذا التأثيرات الاجتماعية والثقافية المحلية التي تتميز بها الأرياف بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

ومن ناحية أخرى نميز في صدد تحديات الاستثمار الريفي بين تلك المرتبطة بالاستثمار العمومي الموجه لتهيئة الأقاليم وتأهيل القاعدة الاستثمارية، وتلك المرتبطة بالمستمرين في شتى المجالات . كما ينبغي أن نميز أيضا ما بين تحديات عامة تتعلق بأي نشاط استثماري ريفي، وتحديات ترتبط بوجه خاص بالاستثمارات الصغيرة والصغرى، و هي الاستثمارات الغالبة في الاوساط الريفية.

ومع إن هذه التحديات متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض فإن سنعتمد تجزئتها إلى ثلاث مجموعات:

[76] رحيم حسين, التنمية الريفية و الاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات, مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد6,العدد 1 ،جوان 2019 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي, برج بوعريريج , الجزائرص:13

2. حلول مرتبطة بطبيعة المناطق الريفية: وهي تتضمن صعوبة التضاريس، طبيعة المناخ، تشتت العمران، العادات والثقافات المحلية الخاصة)الترابط الاجتماعي، قضية خروج المرأة للعمل، الانماط الاستهلاكية وغيرها(.

3. حلول مرتبطة بالمناخ الاقتصادي: وتتمثل في توفير مناخ استثمار ملائم، وهو ما يقع بالأساس على الدولة (السلطات العمومية المركزية والمحلية) وأبرزها:

- فك العزلة ووقف النزوح الريفي: وهو أهم التحديات، إذ أن الاستثمارات تتجه نحو مناطق آهلة (جانب الطلب)، مهيئة وقريبة من الأسواق (جانب العرض(.
- هشاشة البنى التحتية و الهياكل القاعدية: وما يتطلب أعمال تهيئة وتأهيل، والتي تتضمن شق وتأهيل الطرقات وتوصيل شبكات الكهرباء والغاز و الاتصالات وغيرها، مع ما تواجهه هذه الأعمال من صعوبات تتعلق بالتضاريس في بعض المناطق، وخاصة المناطق الجبلية، وكذا التشتت العمراني[77] في جل الأرياف وهو ما يرفع تكلفة الدراسات و الإنجاز.
- توفير ظروف الأمن: للأفراد والممتلكات الاستثمارية.
- نقص العقار المتاح للاستثمار ببعض المناطق: وخاصة بالمناطق الجبلية، إذ أن جل الأراضي في عموم المناطق ملكية خاصة، ويتعين تهيئة مناطق خاصة بالأنشطة الاقتصادية ضمن الملكيات العامة في الجبال والسهوب، وبالتالي تخصيص موازنات لذلك.
- إقناع وتحفيز المستثمرين قصد جذبهم إلى الأرياف وتيسير أنشطتهم.

4. حلول مرتبطة بالمستثمرين: إضافة إلى ما سبق ذكره في العنصرين الأول والثاني من التحديات، يواجه الاستثمار الريفي صعوبات خاصة بالميزات النسبية والتكاليف النسبية نذكر منها:

- صعوبات الوصول إلى مصاد ر التمويل، ولاسيما بالنسبة لصغار المستثمرين، إذ أن مؤسسات التمويل مركزة بالمدن، مع ما يرتبط به الحصول على تمويل من شروط.
- صعوبات البعد عن الأسواق، وبالتالي ارتفاع تكاليف التبادل، سواء من حيث التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، أو من حيث تصريف المنتجات والترويج لها.
- صعوبات تتعلق باليد العاملة المحلية، وخاصة منها المؤهلة، إذ لا يعقل جذب يد عاملة من المدن للعمل بالأرياف، وهذا النقص راجع لعملية النزوح الريفي لليد العاملة.[78]

[77] مرجع سابق ,ص:13

5.الحلول المتعلقة بالتعقيدات البيروقراطية والإدارية

تعاني الإجراءات الإدارية من البطء والتعقيد، حيث يواجه المستفيدون صعوبات كبيرة في الحصول على القروض والتمويلات الحكومية بسبب كثرة الأوراق المطلوبة وتداخل الجهات المشرفة، مما يؤدي إلى تأخر أو حتى رفض الطلبات دون مبررات واضحة. أن "ثقل الإجراءات الإدارية وتأخر الرد على طلبات التمويل أو رفضها دون الاعتماد على مبررات منطقية واضحة يجعل معظم البنوك التجارية تتعامل بأدوات التمويل التقليدية". [79]

.6ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية

يوجد غياب للتنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتنمية الريفية، مما يؤدي إلى تضارب السياسات وضعف فعالية البرامج المقدمة "غياب تنسيق وتكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة، واعتماد كلي على خزينة الدولة كممول وحيد للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تضارب السياسات الحكومية وعدم ملاءمة بعض القروض لنوعية المشاريع .

.7غياب الدعم المستمر والمتابعة

التمويل غالبًا ما يقتصر على الدعم الأولي دون وجود متابعة مستمرة أو دعم إضافي لضمان استدامة المشاريع، مما يؤدي إلى فشل عدد كبير من المشاريع بعد انتهاء فترة التمويل الأولى "حالة التشبع في بعض الشعب وعدم ملاءمة بعض القروض لنوعية المشاريع الراغبة في الاستثمار.[80]

.8ضعف البنية التحتية الريفية

تعاني المناطق الريفية من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الكهرباء، المياه، والإنترنت، مما يعيق وصول المدخلات الزراعية وتسويق المنتجات ويحد من جاذبية الاستثمار في هذه المناطق. "المناطق الريفية تعاني من نقص حاد في وسائل النقل، الكهرباء، والإنترنت، مما يحد من قدرة رواد الأعمال على إدارة مشاريعهم.[81]

---

[78] رحيم حسين, التنمية الريفية واالستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات, مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد6,العدد 1 ،جوان 2019 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي, برج بوعريريج , الجزائر,ص.: 14

[79] خالد خليف, صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر, مجلة المنهل إلاقتصادي ,العدد الأول ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي, الجزائر,ص:46

[80] خالد خليف ,مرجع سابق,ص:46

[81]فرص وتحديات ريادة الأعمال في الجزائر,https://faoutara.dz/fr/blogue/, 2024/10/25

.9 نقص الموارد المالية الكافية والمستمرة

رغم تخصيص مبالغ مالية كبيرة، إلا أن التمويل غالبا ما يكون غير كاف أو غير مستدام، ولا يغطي كافة احتياجات المشاريع الريفية، خاصة في المناطق النائية . ضعف الإنتاجية نتيجة عدم كفاية الدعم المالي المقدم، مما يحد من قدرة الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الفلاحي . " [82]

.10نقص التكوين والتوعية

يعاني المستفيدون من قلة برامج التكوين والتدريب حول كيفية إدارة المشاريع والتمويل، مما يؤدي إلى ضعف استغلال القروض وعدم تحقيق العوائد المرجوة. توجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية ودعم القوى التحتية من تكوين وتأهيل ضروري لنجاح المشاريع.." [83]

.11تفاوت جغرافي واجتماعي

تختلف القدرات البشرية والطبيعية بين المناطق الريفية، حيث تواجه بعض المناطق تحديات أكبر في الاستفادة من الدعم الحكومي بسبب ضعف الموارد الطبيعية والبشرية، مما يسبب تفاوتا في نتائج التنمية الريفية عبر البلاد. "ضرورة توجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الجغرافية والاجتماعية." [84]

ثانيا: تحليل **SWOT** لواقع تمويل المشاريع الريفية

الجدول رقم 12.2: تحليل **SWOT** لتمويل المشاريع الريفية في الجزائر[85]

العناصر	المعطيات
نقاط القوة	– دعم حكومي متواصل(FNRDA،PDRI، PRR.)

[82] بلطرش وفاء , بن رجم ايناس,أثر الدعم الحكومي عمى القطاع الفالحي دراسة حالة الجزائر خالل الفترة (0222-0202), مذكرة الماستر في العموم االقتصادية)ل.م.د(تخصص اقتصاد نقدي وبنكي, عبد الحفيظ بوالصوف ميمة,الجزائر,ص:16

[83] بوهلال محمد ، بوطورة فضيلة , سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية, مجلةدراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال ISSN : 2602-6570 المجلد 04 العدد 01 جوان 2021,

[84] نفس المرجع السابق

[85]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تحليل SWOT للسياسات الريفية"، الجزائر، 2024.

(**Strengths**)	– شبكة برامج تمويل واسعة CNAC، ANADER،ANGEM –الدعم الموجه للمرأة الريفية
نقاط الضعف (**Weaknesses**)	– ضعف التكوين والمتابعة ما أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية. –ضعف المتابعة و التقييم . – البيروقراطية الإدارية . – نقص التمويل الخاص. – ضعف البنية التحتية و الخدمات كالكهرباء ,الطرق ,الماء ,التعليم, المرافق الصحية
الفرص (**Opportunities**)	– سوق استهلاك متنامي محليًا وإقليميًا. – برامج رقمنه التمويل الجديدة. – إمكانات طبيعية وبشرية كبيرة في الأرياف الجزائرية.
التهديدات(**Threats**)	– التغيرات المناخية و خاصة شح الأمطار في بعض المناطق من الوطن و تأثيرها السلبي خاصة على المشاريع الزراعية. – استمرار الهجرة الريفية الحضرية . –المنافسة الشرسة من قبل المنتجات المستوردة . –سوء التسيير .

تحليل:

بالرغم من الدعم الحكومي للمشاريع الريفية في الجزائر و ما تملكه من إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تواجه تحديات هيكلية وإدارية تحتاج إلى إصلاحات عميقة. كما أن الفرص المتاحة من برامج و إمكانيات طبيعية و بشرية يمكن استغلالها لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في الريف.

الخاتمة

الخاتمة

يعد موضوع "أثر التمويل والدعم الحكومي على تطوير المشاريع الريفية في الجزائر" من المواضيع ذات الطابع الاستراتيجي في ظل التحديات التنموية التي تواجهها المناطق الريفية، حيث تمثل هذه المشاريع إحدى الدعائم الأساسية لتحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتحقيق التنمية المتوازنة. وقد جاءت هذه الدراسة في سياق الحاجة إلى عرض لمختلف السياسات الحكومية الموجهة لدعم المشاريع الريفية بغرض الكشف عن آثارها الفعلية على أرض الواقع واستشراف سبل تعزيز فعاليتها.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى فصلين متكاملين، بحيث جاء الفصل الأول بالجانب النظري ولتأطيري للمفاهيم، بينما تناول الفصل الثاني الدراسة التحليلية الميدانية والسياسات الحكومية وآثارها على تمويل المشاريع. وفي ضوء المعالجة المنهجية المعتمدة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج .

حيث أظهرت الدراسة أن المشاريع الريفية تعفر على أنها أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية تقام في المناطق الريفية بهدف استغلال الموارد المحلية وخلق فرص عمل وتحقيق استقرار سكاني، وتشمل قطاعات مثل الزراعة، تربية الماشية، الحرف التقليدية، السياحة الريفية، والصناعات الصغيرة.

إذ تم التأكيد على أن التمويل الحكومي يشكل أحد أبرز الآليات لدعم التنمية الريفية، من خلال جملة من الأجهزة والمؤسسات مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)،الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب((CNAC وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

كما توصلنا من خلال البحث إلى أن سياسات الدعم الحكومي اتخذت أشكالا متعددة شملت: المساعدات المالية المباشرة, الدعم العيني (معدات، مواشي....),الإعفاءات الجبائية ,المرافقة التقنية والإدارية.

أكدت الأدبيات الاقتصادية أن نجاح المشاريع الريفية مرتبط بجملة من العوامل، أهمها: التمويل الكافي، البنية التحتية، التكوين، والبيئة المؤسساتية الداعمة.

بينت البيانات الرسمية أن عددا معتبرا من المشاريع الريفية استفاد من التمويل والدعم ، خاصة في إطار برامج التنمية الريفية المتكاملة (PDRI)، ودعم النشاطات المصغرة.

أظهر التحليل الإحصائي أن نسبة معتبرة من المشاريع الممولة تمثلت في قطاعات الزراعة (32%)، الحرف التقليدية (25%)، وتربية المواشي (18%)، مع نسب أقل لمشاريع الصناعة الريفية والخدمات.

ساهمت هذه المشاريع في: توسيع المساحات المزروعة زيادة الإنتاج الحيواني خلق آلاف مناصب الشغل تعزيز مساهمة الريف في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تبين أن التمويل الحكومي لعب دورا مباشرا في تحسين البنية التحتية كشبكات الكهرباء ،الغاز ,الماء، الطرق، الإنارة الريفية...)، مما جعل البيئة أكثر جذبا للاستثمار المحلي.

رغم النتائج الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تحد من نجاعة هذا التمويل، أهمها: ضعف التخطيط المحلي, تعقيد الإجراءات الإدارية, غياب قاعدة بيانات محدثة, ضعف التكوين والمرافقة, التفاوت الجهوي في توزيع التمويل.

يتضح من خلال نتائج البحث أن التمويل والدعم الحكومي أسهما بدرجات متفاوتة في تطوير المشاريع الريفية وتحقيق التنمية المحلية، غير أن فاعلية هذه السياسات ما تزال بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات على مستوى التخطيط، المتابعة، والشفافية لضمان تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

قائمة المراجع و الملاحق

قائمة المراجع و الملاحق

أولا: الكتب

1. إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم اللغة العربية المعاصرة، لسان العرب، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1407 هـ.
2. عبد الرحمن العيساوي، الاقتصاد والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2002.
3. نور الدين بكوش، التحديات الاقتصادية للتمويل الريفي، دار المعرفة، الجزائر، 2017.
4. فاطمة الزهراء بلقاسم، تمويل المشروعات الريفية، دراسة تطبيقية، دار أسامة للنشر، الأردن، 2016.
5. كمال أبو القاسم، مبادئ الاقتصاد الريفي، دار الثقافة الجامعية، مصر، 2005.
6. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
7. رابح الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
8. عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية، منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1997.
9. عبد الحميد بورايو، التنمية الريفية المستدامة، دار الفجر للنشر، الجزائر، 2011.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

10. غزالي خولة، دور الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 2000–2018، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
11. بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
12. بن صالح الأخضري، الواقع والآفاق للتنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
13. نواري هاجر، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

14. حمودي إيمان، أثر الوكالات الحكومية في تمويل مشاريع الشباب الريفي، رسالة ماجستير، جامعة تبسة، 2018.

15. بوترعة عبد المالك، التمويل الإسلامي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2020.

16. العربي أمينة، صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بجاية، 2017.

17. زواوي سميرة، آليات تمويل مشاريع التنمية المحلية من طرف المجتمع المدني، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، 2018.

18. محمد بن قطاف، تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2016.

19. رامول كوثر، بن شعبان أماني، أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية: دراسة حالة ولاية ميلة (2010 – 2020)، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية، ميلة، الجزائر.

20. فاطمة الزهراء بوقرة، أثر سياسات الدعم الحكومي على التنمية الريفية في الجزائر، جامعة غرداية، 2019.

21. نادية بوشامة، دور مؤسسات التمويل في تمكين المجتمع الريفي، جامعة تيسمسيلت، 2020.

22. بن فريحة سمير، السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.

23. عبد المجيد خليف، التمويل البنكي في الجزائر ومعوقاته في الوسط الريفي، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2020.

24. بلطرش وفاء، بن رجم إيناس، أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2002-2022)، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

ثالثا: المقالات والدراسات المنشورة

25. مروان بن دقية، الجيلالي بوزكري، "إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021.

26. سامي بوزيد، "دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المناطق الريفية"، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

27. سمير قاسمي، "حوكمة التمويل التنموي في المناطق الريفية"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2021.

28. خلخال بوعبد الله، رمضاني محمد، "حساسية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لصيغ التمويل المصرفي في الجزائر للفترة (2015–2021)"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 01، جانفي 2025.

29. قاسمي محمد، خنافيف محمد، زروت رضا، "واقع سياسة التمويل في الجزائر الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي"، 2024/03/31.

30. ياسين بن الطاهر، "الاقتصاد الريعي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 14، 2022.

31. فاروق أوشن، عدوان رشيد، "آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 (3)، جوان 2017.

32. رحيم حسين، "التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019.

33. بوهلال محمد، بوطورة فضيلة، "سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 01، جوان 2021.

34. خالد خليف، "صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر.

35. مجلة العلوم الإنسانية، "سياسات دعم المناطق الريفية ورهانات التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة لبرنامج التجديد الريفي الفلاحي لولاية المدية (2012–2014)".

36. إبراهيم داوالحاج، "التمويل الاجتماعي كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية"، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، العدد 21.

37. عبيدة دباغ، "التنمية الريفية بعدسة النهج المرتكز حول الإنسان: مقاربة معرفية"، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي.

38. مشيرة فتحي العجمي، محمد أحمد، محمد أبو النجا، "دور بعض محطات البحوث الزراعية في تنمية المجتمعات المحلية الريفية"، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، مصر.

رابعا: الجرائد والمصادر الصحفية

39. https://eljadidelyawmi.dz/2021/06/05

40. https://www.aps.dz/ar/algerie/tag
41. https://faoutara.dz/fr/blogue/
42. https://gloriousalgeria.dz/Ar/

خامسا: المؤتمرات والتقارير الرسمية والمواقع

43. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول تمويل برامج التنمية الريفية، الجزائر، 2022.
44. المنظمة العالمية للتجارة، Rapport sur le Commerce Mondial 2006.
45. البنك الوطني للفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، دليل القروض الفلاحية، 2022.
46. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،التقرير السنوي، 2022. http://www.angem.dz
47. دليل وزارة الفلاحة حول برامج التجديد الريفي، الجزائر، 2012.
48. المعهد الوطني للتكوين الفلاحي (INVA)، برامج التكوين، 2023، الجزائر.
49. المركز الوطني للإحصائيات، تقرير التضخم السنوي في الجزائر، 2023.
50. الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير الوطني للنشاطات الفلاحية، الجزائر، 2024.
51. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الأمن الغذائي في الجزائر،2024 www.cnes.dz
52. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تحليل SWOT للسياسات الريفية، الجزائر، 2024.
53. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 46، سنة 2008.
54. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 24 أفريل 2010، العدد 26، 2010.
55. https://www.mfdgi.gov.dz/aljbayt-alflahyt
56. https://www.ifad.org/ar
57. https://madr.gov.dz

الملخص

الملخص

الملخص:

تعد المشاريع الريفية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر،إذ تساهم في تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص العمل،الحد من الفقر،وتقليص الفوارق بين الحضر والريف،بالإضافة إلى مكافحة الهجرة الداخلية. تشمل هذه المشاريع أنشطة مثل الزراعة،تربية المواشي،الحرف التقليدية،الصناعات الصغيرة، السياحة الريفية،والبنية التحتية.إذ يلعب التمويل الحكومي دورا استراتيجيا ليكون أداة لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال تسهيلات عبر سياسات وآليات تنظيمية.حيث يتنوع الدعم بين مالي مباشر، دعم عيني، إرشادي وتقني،ضريبي وتنظيمي.حيث ساهم التمويل الحكومي في زيادة الإنتاج الزراعي، توسيع المساحات المزروعة،تطوير الحرف والصناعات التقليدية،دعم مشاريع النساء والشباب،وتحسين البنية التحتية.رغم ذلك،تواجه المشاريع تحديات مثل ضعف التخطيط،صعوبة الإجراءات،وعدم كفاية الدعم لبعض الفئات،مما يستدعي تطوير آليات التمويل والمتابعة لضمان نجاح التنمية المستدامة في الريف الجزائري.

كلمات مفتاحية :التمويل الحكومي,المشاريع الريفية,الآليات التنظيمية,التنمية الريفية.

Résumé:
Les projets ruraux sont un pilier clé du développement économique et social en Algérie,contribuant à améliorer les conditions de vie,créer des emplois,réduire la pauvreté.Ils incluent des activités comme l'agriculture,l'élevage,l'artisanat,les petites industries,le tourisme rural et les infrastructures.Le financement public joue un rôle strategique en facilitant l'accès aux ressources via des politiques et mécanismes réglementaires.Le soutien comprend aides financières, appuis en nature, assistance technique,incitations fiscales et simplification administrative.Ce financement a permis d'augmenter la production agricole, développer l'artisanat, soutenir les projets des femmes et des jeunes,et améliorer les infrastructures,contribuant à stabiliser la population rurale et attirer les investissements.Cependant,des défis subsistent, notamment la planification insuffisante,la complexité des procédures et un soutien limité pour certains groupes,ce qui nécessite le renforcement des mécanismes de financement et un suivi continu pour assurer un développement rural durable.
Mots-clés: financemen public, projets ruraux, mécanismes réglementaires, développement rural.